الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

استكشاف تحديات تمويل المؤسسات المصغرة من وجهة نظر الهيئات الداعمة

- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ميلة-

إعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	شردودة مروة	دباش صالح
2	قارة ريان	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
بوالريحان فاروق	رئيسا
دباش صالح	مشرفا ومقررا
ركيمة فارس	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكر وتقديــر

قال الله تعالى "**لئن شكرتم لأزيدنكم**"

الحمد لله الذي بلغنا ووفقنا لإتمام هذا البحث،

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه،

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

ثم نتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذنا الفاضل "**دباش صالح**" على

ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات وكان له الفضل بعد الله عز وجل في اتمام هذا البحث

ولنا كل الشرف أن كان مشرفا علينا وقائدنا إلى القمة،

نسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك له في عمره ويجزل له الثواب.

شكرا لكل العاملين في **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية –ميلة–** على حسن استقبالهم وتزويدهم لنا بالمعلومات اللازمة، كما نختص بالشكر لإطار رئيسي في خلية التكوين

"**بن عويدة محمد**" كمصدر أولي للمعلومات ومتابعة العمل لآخره.

إهـــــداء

طنان من التعب تمحوها آية مطمئنة

"**وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى**"

ها أنا اليوم أتوج مسيرتي بالوصول وأقف أمام هدفي،

الذي كان أملي في يأسي وحلمي في حقيقتي وسعادتي في حزني،

فلله كل الفضل في هذا وله الحمد حتى يبلغ الحمد منتهاه،

أهدي فرحتي وحلمي إلى حبيبتي "**أمـي**" لوقوفها معي رغم كل الصعاب وطول الطريق،

وأهدي إنجازي إلى "**أبـي**" مع تمنياتي أن أكون مصدر فخر له وإعتزاز،

كما أهدي نجاحي هذا إلى "**عمي مختار**" كبير عائلتي وجذعها الحنون المعطاء،

إلى "**إخوتي**" وكل "**أفراد عائلتي**" الذين ساندوني وكانوا مصدر تفائل وتحفيز لي،

إلى رفاق الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة "**صديقاتي**"،

إلى الأموات الأحياء في القلب،

إلى كل يد صافحتها يوما عن ظهر قلب،

إلى كل من شاركني فرحتي اليوم،

" **أنا ممتنة** ".

مـــروة

الحمد لله حبا وشكرا وامتنان على البدء والختام

رجوت كريما قد وثقت بصنعه

وما كان من يرجو الكريم يخيب

أهدي ثمرة جهدي وتخرجي هذا إلى

من كلّله الله بالهيبة والوقار،

إلى قدوتي وخير مثال الى من أحمل إسمه بكل إفتخار "**أبي العزيز**" (رحمه الله)،

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى ملاكي في الحياة،

إلى من كان دعائها سر نجاحي وتوفيقي وحنانها بلسم جراحي إلى تلك العظيمة "**أمي الغالية**"،

إلى ضلعي الثابت إلى من شددت عضدي بهم إلى قرة عيني "**إخواني وأخواتي**"،

إلى صديق العمر والمواقف إلى الأخ الذي لم تلده أمي " **يوسف** "

إلى عزيزي ورفيق دربي وأعز أصدقائي "**سيد علي**" (رحمه الله)،

إلى كل من كان عونا وسندا في هذا الطريق لأصدقائي الأوفياء ورفاء السنين،

إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه إليكم،

عائلتي أهديكم هذا الإنجاز وثمرة النجاح الذي طالما تمنيتها،

أنا اليوم أكملت أول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى،

فالحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركا وأن يعينني أينما كنت

وآخر دعواهم أن " **الحمد لله رب العالمين.**"

ريـــان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تحديات التمويل التي تواجه المؤسسات المصغرة من وجهة نظر الهيئات الداعمة، وفي إطار محاولة تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج وصفي تحليلي وذلك لمراجعة أدبيات الدراسة بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة باعتماد في الجانب التطبيقي باستخدام كل من المقابلة، دراسة وتحليل الوثائق.

وفي الواقع العملي قمنا بمحاولة استكشاف تحديات تمويل المؤسسات المصغرة في وكالة الدعم وتنمية المقاولاتية بولاية ميلة وبعد استخدام أداة الدراسة تم التوصل إلى هناك العديد من التحديات تحد من تطور البيئة التمويلية للمؤسسات المصغرة من وجهة نظر مسيري الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة.

حيث أوصت الدراسة بلزوم دراسة مختلف المشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة والسعي لإيجاد حلول لها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، التمويل، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية .

Abstract:

This study was aimed at identifying the funding challenges facing mini enterprises from the point of view of the supporting bodies, In order to achieve the study's objectives, an analytical descriptive approach was used to review the study's literature, as well as using a case study method that is applied using both the corresponding and the document analysis.

In practice, we have tried to explore the financing challenges of mini enterprises in the Agency for Support and Development of Contractors in Wilaya of Mila. After using the study tool, many challenges have been identified that limit the development of the financing environment of mini enterprises from the point of view of the Agency's managers.

The study recommended that various problems faced by mini enterprises should be studied and resolved.

Keywords: mini enterprises, Finance, National Contracting Support and Development Agency.

فـهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة	**08-56**
تمهيد	09
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة	10-23
المطلب الأول: تعريف المؤسسات المصغرة وأهميتها وأنواعها	10-17
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة وأهدافها	17-19
المطلب الثالث: واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر	19-23
المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات المصغرة والهيئات الداعمة لها	23-46
المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهدافه وأهميته في المؤسسات المصغرة	23-25
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة	25-32
المطلب الثالث: البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات المصغرة	33-41

المطلب الرابع: الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات المصغرة	46-41
المبحث الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه تمويل المؤسسات المصغرة	55-47
المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة	49-47
المطلب الثاني: التحديات التمويلية التي تواجه المؤسسات المصغرة	53-49
المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات المصغرة	55-53
خلاصة الفصل	56
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولتية لولاية ميلة	**91-57**
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولتية لولاية ميلة	67-59
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية	61-59
المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية	62-61
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ميلة	67-62
المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولتية في تمويل المؤسسات المصغرة	72-68
المطلب الأول: طرق وآليات التمويل	69-68
المطلب الثاني: شروط الاستفادة من الجهاز وكيفية إنشاء مؤسسة مصغرة عبر الوكالة	71-69
المطلب الثالث: الامتيازات والإعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولتية	72-71
المبحث الثالث: التحديات التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم والتنمية المقاولتية في تمويل المؤسسات المصغرة	90-72
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية	73

المطلب الثاني: مناقشة النتائج	86-74
المطلب الثالث: نتائج الدراسة	89-87
خلاصة الفصل	90
خاتمة	95-91
قائمة المراجع	103-96
قائمة الملاحق	/

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تطور تعداد المؤسسات المصغرة خلال (2018-2021)	20
(02)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ميلة	63
(03)	برنامج دولي للتكوين "**GERME** حسن تسيير مؤسستك"	66
(04)	تداخل مصالح الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة	74
(05)	درجة تأهيل حامل المشروع واستعداده المقاولاتي	84
(06)	أثر تعاون المحيط مع هيئات الدعم وحاملي المشاريع	85
(07)	فكرة المشروع	86

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	تصنيف الجزائر للمؤسسات المصغرة	11
(02)	تصنيف المؤسسات في الولايات الأمريكية المتحدة	12
(03)	تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة	13
(04)	تطور تعداد المؤسسات المصغرة خلال (2018-2021)	20
(05)	توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجهات	21
(06)	توزيع المؤسسات المصغرة حسب الشكل القانوني	22
(07)	مقارنة بين التمويل برأس مال المخاطر والتمويل البنكي	36
(08)	مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي	40
(09)	الهيكل المالي للتمويل الذاتي	68
(10)	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	68
(11)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	69
(12)	مدة تسديد القروض حسب نوع التمويل	72
(13)	جدول المقابلة	80-76
(14)	مدى تلائم كل من (عزوف حامل المشروع،وجود فرصة، فكرة مشروع جيدة) في مختلف الصناعات	88

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
(01)	وثائق مقدمة من طرف وكالة الدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة
(02)	الهيكل التنظيمي لوكالة الدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة
(03)	أسئلة المقابلة
(04)	أسئلة المقابلة
(05)	أسئلة المقابلة
(06)	أسئلة المقابلة
(07)	أسئلة المقابلة
(08)	أسئلة المقابلة

مـقدمــة

مقـدمة:

في ظل المتغيرات العالمية التي مست الكثير من مجالات الحياة، لاسيما الاقتصادية منها، وباعتبار الاقتصاد العمود الفقري لأي مجتمع وقوة هذا المجتمع ترتكز أساسا على قوة اقتصاديا، ذهب الكثير من الدول الى ابتكار سياسات تقنيات وأساليب جديدة للارتقاء باقتصادياتها الوطنية، ولعل من أهم هذه الأساليب هو الذهاب نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات المصغرة، حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بالمؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة معها، لما تحققه من مردودية إيجابية بتوفير فرص عمل جديدة والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية.

قد تعتمد المؤسسات المصغرة على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية وإذا لم يتم ذلك تتجه إلى غيرها لسد العجز باستحداث وكالات لتفعيل دورها، حيث يعتبر التمويل هو الحجر الأساسي للقيام بالمشاريع الاستثمارية للمؤسسات المصغرة، ويعرف التمويل على أنه البحث عن الطرائق المناسبة في الحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة، وهو عبارة عن سيولة متدفقة من أجل إنفاقها على استثمارات المؤسسات المصغرة.

ولعل الجزائر كغيرها من الدول تبنت سياسة دعم المؤسسات المصغرة لتتماشى مع المتطلبات العالمية خاصة بعد انخفاض سعر البترول الذي يعتبر عمود الاقتصاد الجزائري مما أضر بالاقتصاد الوطني، حيث أجبر الدولة إلى تبني سياسات جديدة لإنقاضه، حيث أصبح بمقدور أي مواطن لديه مشروع جيد وواضح يساهم في التنمية الاقتصادية، ويمتص جزء صغير من البطالة حيث يحصل على الدعم الكامل لمشروعه من معدات ومكان عمل وقروض مالية لانطلاق المشروع من خلال وكالات وهيئات دعم المختلفة التي تعمل على تشجيع المؤسسات الناشئة، والتي من بينها وكالة دعم وتنمية المقاولاتية التي تقوم على تقديم تسهيلات كثيرة لحاملي أفكار المشاريع بداية من التسجيل الالكتروني إلى غاية انطلاق المشروع، ولكن رغم هذه التسهيلات إلا أن هذا القطاع مازال يواجه الكثير من التحديات والصعوبات خاصة فيما يخص التمويل، التي حالت في الكثير من الأحيان بينها وبين تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه المشاريع.

مما سبق ارتأينا وضع الإشكالية التالية:

ما هي أهم التحديات التي تعيق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة في تمويل المؤسسات المصغرة؟

وقد انبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة صعوبات مالية في التكفل بالمؤسسات المصغرة؟
- هل توجد صعوبات متعلقة بالوصول للتمويل المقدم من الوكالة للمؤسسات المصغرة ؟
- هل تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة تحديات في متابعة المؤسسات المتحصلة على التمويل، وهل لديها رؤية واضحة لاسترجاع أموالها؟
- هل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة لديها منافس في تمويل المؤسسات المصغرة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

بهدف معالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة وضعنا مجموعة الاقتراحات الأولية والفرضيات التالية:

1. قد تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة صعوبات مالية في التكفل ببعض المؤسسات المصغرة كغيرها من الهيئات الحكومية الأخرى.
2. توجد بعض الصعوبات المتعلقة بالحصول على التمويل من طرف المؤسسات المصغرة.
3. تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة بعض التحديات متعلقة بالتمويل كما أنها تعمل على وضع برامج وآليات استرجاع أموالها.
4. لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة عدة منافسين في تمويل المؤسسات المصغرة ولعل أهم هؤلاء المنافسين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعريف بمفاهيم كل من المؤسسات المصغرة والتمويل؛
- التعرف على أهمية التمويل في المؤسسات المصغرة ومختلف أنواعه؛
- التعريف بالآليات والهيئات التي أنشأتها الدولة لمثل هذه الصيغ من التمويل؛
- محاولة تحليل وتبيان الدور التي تقوم به الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر؛
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة؛
- اقتراح بعض التوصيات التي تكون بمثابة حلول لمعالجة تلك المشكلات وتفعيل دور الوكالة في دعم وتطوير المؤسسات المصغرة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع المهمة التي تمس جوهر الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال إبراز الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة لتمويل ودعم المؤسسات المصغرة، باعتبارها أداة فعالة للدخول إلى الاسواق العالمية وإنشاء قيمة مضافة جديدة وخلق مناصب شغل دائمة وتطوير الصادرات، وإبراز التحديات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة عند دعم وتمويل المؤسسات المصغرة .

خامسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

إن اختيار موضوع الدراسة جاء نتيجة لمبررات ذاتية وأخرى موضوعية.

1. **المبررات الذاتية:**

- رغبة الطلبة في دراسة الموضوع متعلق بالمؤسسات المصغرة؛
- تعميق التفكير في تمويل المؤسسات المصغرة، لاسيما في السياق الجزائري، من خلال التركيز بشكل خاص على المؤسسات المصغرة الخاصة التي تمثل أكبر عدد من الشركات في الجزائر؛
- محاولة إفادة الكلية بموضوع حديث وجديد حيث يعد قيمة مضافة تساهم في إثراء المكتبة الجامعية.

2. **المبررات الموضوعية:**

- قلة الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت مثل هذا الموضوع؛
- محاولة استكشاف واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر؛
- تزايد دور قطاع المؤسسات المصغرة في اقتصاديات الدول المتطورة والنامية، والأهمية الذي أصبح يكتسيها خاصة في ظل الأزمات المالية المتعاقبة؛
- معرفة مدى أهمية التمويل في المؤسسات المصغرة ومدى التقيد به؛
- التعرف على واقع الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة و الدور التي تلعبه في المؤسسات المصغرة؛
- التعرف على آلية تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة واستكشاف أهم التحديات التي تواجهها؛
- الموضوع جدير بالدراسة وينسجم مع تخصص مالية والمؤسسة.

سادسا: صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات، حالت دون انجاز هذه الدراسة على أكمل وجه، نذكر منها ما يلي:

- ضيق الوقت المخصص للدراسة؛

- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية للدراسة، وذلك لصعوبة الحصول على كل المعلومات المطلوبة، والتي تسمح بالوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة.

سابعا: حدود الدراسة

- **الإطار الزمني:** امتدت فترة إعداد هذا البحث من 09 جانفي إلى 21 ماي.
- **الإطار المكاني:** اعتمدت الدراسة النظرية على جمع المعلومات من عدة مصادر مختلفة من كتب، مجلات، أطروحات، مواقع إلكترونية، أما الدراسة التطبيقية فقد تمت في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة.
- **الإطار البشري:** تتمثل في عمال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة.
- **الإطار الموضوعي:** لقد تم التطرق في هذا البحث لمختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المصغرة ومصادر تمويلها بما في ذلك الهيئات الداعمة لها هذا فيما يخص الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فتطرقنا فيه إلى الدراسة الميدانية لمعرفة واستكشاف أهم تحديات تمويل المؤسسات المصغرة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة.

ثامنا: منهج الدراسة

– دراسة استكشافية.

– دراسة حالة.

– وسيلة جمع البيانات: المقابلة وتحليل المستوى.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية ولتأكيد أو نفي الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، ولأجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة، تم الاعتماد على طريقة الكلاسيكية، وعليه تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، فصل نظري وآخر تطبيقي.

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المؤسسات المصغرة وقد تضمن المطلب الأول تعريف المؤسسات المصغرة وأهميتها بالإضافة إلى مختلف أنواع المؤسسات المصغرة، أما المطلب الثاني تناولنا فيه خصائص وأهداف المؤسسات المصغرة، أما المطلب الثالث فتضمن واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر.

أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى آلية تمويل المؤسسات المصغرة، وقد تناولنا في المطلب الأول إلى مفهوم التمويل وأهدافه وأهميته في المؤسسات المصغرة، أما المطلب الثاني فتضمن مصادر تمويل

المؤسسات المصغرة المختلفة، أما في المطلب الثالث تطرقنا إلى البدائل في تمويل المؤسسات المصغرة، وفي المطلب الرابع تناولنا الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات المصغرة.

وأخيرا المبحث الثالث والذي تناولنا فيه التحديات والصعوبات التي تواجه تمويل المؤسسات المصغرة ففي المطلب الأول تطرقنا إلى الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة، أما في المطلب الثاني فتضمن التحديات التمويلية التي تواجه المؤسسات المصغرة والتحديات التي تواجه الهيئات الداعمة لها، وتطرقنا في المطلب الثالث والأخير إلى عوامل نجاح المؤسسات المصغرة.

أما في الفصل الثاني تناولنا دارسة تطبيقية لوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية ميلة، يتضمن تقديم الوكالة محل الدراسة وإجراءات الدراسة الميدانية بالإضافة الى تحليل أداة الدراسة وصولا إلى عرض نتائج الدراسة.

عاشرا: الدراسات السابقة

⇐ **زناتي مغنية وعرباش زينة، (2022)، بعنوان: "آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر –دراسة مقارنة بين ANSEJ,CNAC,ANGEM للفترة 2015–2019–".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المؤسسات المصغرة والطرق التمويلية التي تتطلبها هذه المؤسسات للوصول الى أهدافها، والتعرف على أهم هيئات التمويل الموجودة على المستوى الوطني ودور كل منها في دعم المؤسسات المصغرة، حيث تم التطرق الى دور وكالة ANSEJ، CNAC، وكالة ANGEM، وإجراء دراسة مقارنة بين هذه الاليات خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2019 لإظهار دور، أهمية وفعالية كل منها.

وخلصت الدراسة إلى أن هذه الآيات دور مهم في تمويل المؤسسات المصغرة، وهذا بالنظر إلى تمويلها ومساهمتها في إنشاء عدد معتبر منها، إضافة إلى خلق عدد كبير من مناصب الشغل، وأخيرا وجدنا بأن وكالة ANGEM ساهمت في تمويل عدد كبير من هذه المؤسسات واستحوذت على حصة كبيرة من مناصب الشغل المستحدثة، بينما من حيث مبلغ التمويل كانت الحصة الأكبر للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

⇐ **دراسة بوساق أحمد، (2021)، بعنوان: "البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات) –حالة الجزائر–".**

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقومات ترقيتها وتطويرها، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم دراسة واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر وأهم معوقاته، كما تم إبراز واقع تطبيق بعض البدائل التمويلية (قرض الإيجار، رأس المال المخاطر، السوق المالية الثانية، عقد تحويل الفاتورة) في الجزائر وسبل ترقيتها والنهوض بها.

خلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات تحد من حصول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على التمويل البنكي، أهمها طول مدة دراسة طلب القرض، إضافة إلى الضمانات، بينما يبقى أداء البدائل التمويلية في الجزائر ضعيف جدا ولا ترقى لأهمية هذه المؤسسات بسبب عوامل عدة أهمها ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع المالي والمصرفي.

⇐ **دراسة زيوش ام الخير، (2016)، بعنوان: "تقييم دور أهم الهيئات الحكومية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور هيئات وآليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين وكيف يمكن للهيئات المرافقة المساعدة في تذليل هذه التحديات نحو النهوض بمشاريعهم التي تعتبر ثروة النهوض بالاقتصاد الوطني.

حيث خلصت هذه الدراسة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بين فروع الاقتصاد بأهمية كبيرة فهي تساهم في توفير مناصب شغل ورفع معدلات الاستثمار ونظرا لهذا الدور الفعال فهي تتطلب الاهتمام بها وضمان استمرارها وفي ظل الجو المنافسه السائد تقدم الحكومة الجزائرية مبادرات مساعدة تمثلت في هيئات حكومية تشجع وتدعم المؤسسه الصغيره في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للمؤسسات المصغرة

تمهيد:

لا شك أن الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف أغلب دول العالم، المتقدمة والنامية على حد سواء، لمؤشر ودليل على أهميتها ودورها المحوري في اقتصاديات هذه الدول، سواء من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي أو فعاليتها في إنشاء فرص العمل، فضلا عن مساهمتها في تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

ولقد أصبح دعم وتنمية قطاع المؤسسات المصغرة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلدان العالم لاسيما البلدان النامية منها، نظرا لما تؤديه من دور محوري في تنويع هيكل الإنتاج ودعم الإنتاج المحلي، وخاصة فعاليتها في تحقيق التنويع الاقتصادي للبلدان النامية التي تعاني من ضعف اقتصاديات الكثير منها وعدم تنوعها، تتزايد أهمية هذا النوع من المؤسسات في الحياة الاقتصادية من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي، خاصة ما تتميز بها من مميزات تجعلها أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة

وبالرغم الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة في العديد من من المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه ما يزال يجابه معوقات ومشاكل متنوعة تكبح نموه وتقلص من تفعيل دوره في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر، أين بات من الضروري مجابهة هذه المشاكل والسعي وراء تقليصها لتحقيق استدامة هذه المؤسسات وتفعيل دورها في تنمية اقتصاديات الدول النامية على وجه الخصوص.

ولتناول ما سبق بشيء من التفصيل سوف نستعرض في هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة؛

المبحث الثاني: آلية تمويل المؤسسات المصغرة والهيئات الداعمة لها؛

المبحث الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه تمويل المؤسسات المصغرة.

المبحث الاول: ماهية المؤسسات المصغرة

تلعب المؤسسات المصغرة دورا رئيسيا في كل اقتصاد، وهذه الحقيقة لا يمكن إنكارها من خلال خصائصها المناسبة بشكل مثالي للضغوط متعددة الأوجه للبيئة الاقتصادية، ومرونتها وديناميكيتها وقدرتها على ضمان التكامل الاقتصادي بشكل رئيسي في سياق التحرير الذي يسمح لهم بالإنشاء والتطور.

المطلب الاول: تعريف المؤسسات المصغرة وأهميتها وأنواعها

الفرع الأول: تعريف المؤسسات المصغرة

اعتبر تحديد تعريف موحد عالمي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بين المسائل المثيرة للجدل اعتبر التعدد والاختلاف أول الخصائص الحقيقية الاقتصادية المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات وقد يعود تعدد التعريفات الى مجموعه من العوامل منها درجه التقدم الاقتصادي للدولة، اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي بالإضافة الى العاملين التقني والسياسي فالعامل التقني يمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، بينما العامل السياسي يتعلق بمدى اهتمام السلطة بهذا القطاع.[1]

1. تعريف الجزائر للمؤسسات المصغرة:

إن المؤسسات المقصودة بأحكام المرسومين التنفيذيين بين رقم 18/ 191 ورقم 18/ 192 هي مؤسسات يعبر عنها في احكام القانون رقم 17/02 باسم المؤسسات الصغيرة جدا كما أن جل التعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على عده معايير يصعب أحيانا التوفيق والاختيار بينها وهو ما تضمنته المادة 5 من القانون رقم 17/ 02 تحت اسم المؤسسات الصغيرة جدا التي تعد أحد أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعول عليها كثيرا في التنمية المحلية في هذا الاطار ورد في نص المادة 5 من القانون رقم 17/ 02 ما يلي: [2]

---

(1) دباب انيس وصالي نجية، "**عوامل توجه الطلبة الجامعيين نحو اقامة المؤسسات المصغرة الريادية – دراسة حالة طلبة الماستر بجامعة الوادي**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (15) العدد (01)، 2022 ص168.

(2) عمامرة ياسمينة وملاح وئام، "**تقييم تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تبسة**"، مجلة الاقتصاد والمال والأعمال، المجلد(03)، العدد(04)، الجزائر، 2020، ص 168.

- تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 الى 250 عامل لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري تستوفي معايير الاستقلالية".
- كما جاء في نص المادة 10 من ذات القانون ما يلي:" تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بانها مؤسسة تشغل من شخص 1 الى 9 اشخاص ورقم عمالها السنوي اقل من 40 مليون دينار جزائري حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري".

وقد اعتمدت الجزائر على نفس تصنيف الاتحاد الاوروبي في تصنيفها للمؤسسات المصغرة، كما يلي: [1]

الجدول(01): تصنيف الجزائر للمؤسسات المصغرة

المؤسسة	العمال	رقم الاعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 1 ال 9	اقل من 20مليون دينار	أقل من 10مليون دينار
صغيرة	من 10الى 49	اقل من 200مليون دينار	اقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 ال 250	من 200 ال 2مليار	من 100 الى 500 مليون

المصدر: عمامرة ياسمينة وملاح وئام، "**تقييم تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تبسة**"، مجلة الاقتصاد والمال والأعمال، المجلد (03)، العدد(04)، الجزائر، 2020، ص 168.

2. تعاريف دولية للمؤسسات المصغرة:

- **تعريف البنك الدولي للمؤسسات المصغرة:** يعتمد في تعريفه على معيار عدد العمال ويصنف المؤسسات المصغرة بالتي تشغل اقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة بالتي تضم ما بين 10 الى 50 عامل أما المتوسطة فهي تتضمن ما بين 50 الى 100 عامل. وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.[2]

---

[1] عمامرة ياسمينة وملاح وئام، "**تقييم تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تبسة**"، مجلة الاقتصاد والمال والأعمال، المجلد(03)، العدد(04)، الجزائر، 2020، ص 168.

[2] سي محمد فتيحة وبوسعد نايت ابراهيم، "**فعالية المؤسسة المصغرة وانعكاسات العوامل الداخلية والخارجية –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة بولاية عين تموشنت**"، مجلة جديد الاقتصاد، مجلد (18)، العدد(01)، ص16.

- **تعريف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة:** عرفت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة المؤسسة المصغرة بأنها: "المؤسسة التي تضمن اثنين على الاقل من الخصائص التالية: عدم انفصال الملكية عن الادارة فعادة ما يكون المدير هو مالك المشروع، تتمثل الملكية وراس المال في فرد او مجموعة صغيرة من الافراد، مجال نشاط المشروع محلي في الغالب حيث يعيش العاملون في مجتمع واحد ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية، حجم المشروع يكون صغير مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعمل على نفس المجال.[1]
- **تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات المصغرة:** في الولايات المتحدة الامريكية يعتبر ميثاق الاعمال الصغيرة نص قانوني صودق عليه من طرف مجلس النواب في 30 جويلية 1953 المرجعية في تعريف وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو اول نص قانوني من نوعه يعنى بهذا النوع من المشروعات ويعرف هذا الميثاق الاعمال الصغيرة بانها:" تشمل وليس على سبيل الحصر كل مؤسسة تعمل في الانتاج الغذائي تربية الابقار والمواشي الصناعات الزراعية والفلاحية، وتعتبر مستقلة الملكية وغير مسيطرة على القطاع الذي تنشط فيه".

والجدول التالي يوضح تصنيف مؤسسات في الولايات المتحدة الأميركية:[2]

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات في الولايات المتحدة الامريكية.

النوع	عدد العمال	رقم الاعمال	الموجودات
مؤسسة متوسطة	أقل من 300	لا يتجاور 15مليون دولار	لا تتجاوز15 مليون دولار
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	لا يتجاوز 3 ملايين دولار	لا يتجاوز 3 ملايين دولار
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	لا يتجاوز دولار100000	لا يتجاوز دولار100000

المصدر: بوحزام سيد احمد وحملات بن عاشور، "**تمويل الانطلاق المشاريع المصغرة بين صندوق الزكاة والأجهزة التقليدية –دراسة حالة ولاية معسكر**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد(06)، العدد(04)، 2017، ص133.

---

(1) مغنية زناتي وزينة عرباش، **آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر–دراسة مقارنة بين ANSEJ,ANGEM,CNAC للفترة 2015–2019**–"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد(11)، العدد(02)، الجزائر، 2022، ص 134.

(2) بوحزام سيد احمد وحملات بن عاشور، "**تمويل الانطلاق المشاريع المصغرة بين صندوق الزكاة والأجهزة التقليدية –دراسة حالة ولاية معسكر**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد(06)، العدد(04)، 2017، ص133.

تعريف الاتحاد الاوروبي: يعرف الاتحاد الاوروبي المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تستوفي اثنين من المعايير الثلاثة التالية ولا تفشل في القيام بذلك لمدة 10 سنوات على الأقل:

- أقل من 10 موظفين.
- اجمالي الميزانية العمومية أقل 2مليون يورو.
- حجم التداول أقل من2 مليون يورو.[1]

والجدول التالي يوضح تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة:[2]

الجدول(03): تصنيف الاتحاد الاوروبي للمؤسسات المصغرة

المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال	مجموع الميزانية
مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من2 مليون يورو	أقل من 2 مليون يورو
صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من10 ملايين يورو	أقل من 10ملايين يورو
متوسطة	أقل من 250 عامل	أقل من50 مليون يورو	أقل من43 مليون يورو

المصدر: دباب انيس وصالي نجية، "**عوامل توجه الطلبة الجامعيين نحو اقامة المؤسسات المصغرة الريادية – دراسة حالة طلبة الماستر بجامعة الوادي**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (15) العدد (01)، 2022 ص169.

3. مقاربات حول تعريف المؤسسات المصغرة

وهي مقاربات لوصف المؤسسات المصغرة وفقا لمعاييرها، يتم الجمع بين مقاربتين هما المقاربة الوصفية الكمية والمقاربة التحليلية النوعية، حيث تتلاءم هذه الأساليب مع التحليلات الكلاسيكية الجديدة للمؤسسة، وتعتبر هاتين المقاربتين منفصلتان ولكنهما متكاملتان من ناحية، حيث لا تؤثر المقاربة الأولى إلا على العناصر الأكثر وضوحا للمؤسسة، وهو ما يعني عدم اختراق "الصندوق الأسود"، ومن ناحية أخرى تأخذ المقاربة الثانية في الاعتبار علاقة المؤسسة ببيئتها، أي أنها تستند إلى مقاربة إدارية وتنظيمية للغاية لذلك، فإن معايير هاتين المقاربتين لها نفس الطبيعة.

---

(1) من الموقع الإلكتروني: Http://eur-lex,europa,en/diroca/2003/36 تم الاطلاع عليه في: 2024/02/19 على الساعة: 14:24

(2) دباب انيس وصالحي ناجية ، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

أ. تعريف المؤسسات حسب المقاربة الكمية:

المقاربة الكمية، وتسمى أيضا الوصفية، تمنح امتيازتها لمعيار الحجم لتحديد المؤسسات المصغرة، وهي الأكثر استخداما نظرا لسهولتها وتوافر معاييرها، ولكن أيضا لأنها تعتمد على تحليل يستند إلى مجموعة قابلة للقياس الكمي، وهذا لمعرفة:

- ✓ عدد المستخدمين؛
- ✓ رقم الأعمال (دج)؛
- ✓ رأس المال الاجتماعي.

- **معيار عدد العمال(حجم العمالة):** يعد هذا المعيار أحد المعايير الاساسية الأكثر استخداما لتمييز حجم المؤسسة وذلك راجع لسهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات ويمكن التمييز بين الاصناف التالية:
  - **مؤسسة مصغرة:** هي التي تستخدم من 1 الى 9 عمال.
  - **مؤسسة صغيرة:** هي التي تستخدم من 10 الى 199 عامل.
  - **مؤسسة متوسطة:** هي التي تستخدم من 200 الى 250 عامل.
- **معيار رقم الاعمال:** معيار رقم الاعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة واهمية المؤسسة وتصنيفها من حيث الحجم وهذا المعيار يستعمل بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فاقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **معيار رأس المال:** يعتبر معيار راس المال أحد المعايير الاساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة كونه يمثل عنصر هام في تحديد الطاقة الإنتاجية.
- **معيار معامل رأس المال:** يعد كلا من معيار رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذلك فان الاعتماد على اي منهما منفرد يؤدي الى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة فقد نجد في مؤسسة عدد عمالها منخفض بينما راس مالها كبير والعكس، مما يجعلنا نخطئ في تصنيفها لذا وجد هذا المعيار للمزج بين المعيارين راس المال والعمالة يعبر عنه بالعلاقة: "معامل راس المال/ العمل".

ب. المقاربة النوعية:

دفعت أوجه القصور في المقاربة الكمية الباحثين الإداريين إلى اختراق الصندوق الأسود للمؤسسة لتحديده بشكل أفضل، هذه المقاربة هي أكثر إدارة وتنظيما، فهي تربط المؤسسة وبيئتها، وهي تقوم على معايير وصفية واجتماعية واقتصادية وتحليلية ضرورية، بل وضرورية لتعريف المؤسسات المصغرة والتي تؤكد على العناصر المميزة التي تميز مؤسسة مصغرة الحجم.

- عرف **Grepme** المؤسسة المصغرة بأنها: "وحدة إنتاج أو توزيع ووحدة إدارة، تحت سلطة مدير مسؤول مسؤولية كاملة عن المؤسسة، والذي يكون غالبا مالكها ويرتبط ارتباطا مباشرا بحياة المؤسسة".[1]
- بالنسبة إلى **Marchesnay.M** و **P.André Julien** فإن المؤسسات المصغرة هي: "قبل كل شيء مؤسسة مستقلة قانونا إن لم تكن مستقلة ماليا، وتعمل في القطاعات الأولية أو التصنيعية أو الخدماتية، وغالبا ما تقع مهام مسؤوليتها على عاتق شخص واحد، إن لم يكن شخص واحد، شخصان أو ثلاثة، بصفة عامة المالكين الوحيدين لرأس المال".[2]

يعتمد هذان التعريفان على خصائص المؤسسات ومعاييرها النوعية، وتمثل المعايير النوعية للمؤسسات المصغرة فيما يلي:

- **معيار الملكية:** يعتبر هذا المعيار من المعايير السنوية المهمة فغالبية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها الى القطاع الخاص في شكل شركات اموال معظمها فردية او عائلية، حيث مالك هذه المؤسسة يكون مدير وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.
- **معيار المسؤولية:** نجد في المؤسسات المصغرة ان صاحب المؤسسة هو المتصرف الوحيد وبالتالي فالمسؤولية القانونية والادارية تقع على عاتقه وحده.
- **معيار حصة المؤسسة من السوق:** يعد معيار حصة السوق مؤشر لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها واهميتها داخل السوق، الذي كلما كانت حصة المؤسسة كبيرة وحظوظها في السوق وافرة

(1) Confédération générale des petites et moyennes entreprises (GREPME), définition permanente, services
documentation, 1983, P.1. Cité par Robert. Wtterwulghe.Op.cit. p .15.
(2) Julien.P.A, Marchesnay.M, **« La petite entreprise : principes économiques et gestion »**, éd Vuibert, Paris, 1988,P56.

اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة اما إذا كانت حصتها صغيرة اعتبرت هذه المؤسسة مصغرة او صغيرة او متوسطة.[1]

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات المصغرة

باتت المؤسسات المصغرة كواحدة من إحدى ادوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد أهم عناصر الإستراتيجية في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم الصناعية النامية على حد سواء، وتتجلى اهميتها فيما يلي: [2]

- تشارك في حل مشكلة البطالة؛
- تغطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي؛
- إن هذه المشاريع تعمل على تحقيق التوازن الاقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة/ تجارة/ خدمات/ مقاولات) وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع اقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات فيها وزيادة فرص العمل وازالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين؛ [3]
- دمج المدخرات البسيطة في العملية الانتاجية بسبب صغر حجم راس المال المطلوب بالاستثمار في المشاريع المصغرة وتوجيهها نحو الاستثمار والانتاج وبالتالي زيادة الدخل؛
- توفير النقد الاجنبي وذلك أما عن طريق انتاج السلع ذات فرص تصديرية أو انتاج سلع بديلة للواردات؛
- تعتبر البذور الأساسية للمشاريع الكبرى، كما تلعب دورا هاما في الترابط الامامي بين الصناعات حيث تقوم ببعض المراحل الإنتاجية في صناعة بعض الاجزاء من الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبيرة؛
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث انشطه اقتصادية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء انشطة اقتصادية تم التخلي عنها لاي سبب كان ومثال ذلك اعاده تنشيط الصناعات التقليدية؛

---

(1) نصرة قلادي ومحمد الامين ولد الطالب، "**دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة (2001- 2011) ابحاث المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على تشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من(2001 -2014)**"، الجزء الثالث، جامعة سطيف 1، 2013، ص ص 335-336.

(2) بلال خلف السكارنة ، "**الريادة وادارة منظمات الاعمال**"، دار المسيرة، الطبعة(01)، الأردن، 2008، ص ص 92-93.

(3) محمد عبد المالك عثماني ونور الدين صويلحي، "**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة – دراسة حالة ولاية تمنراست**"، مجلة التحليل والاستشراف الإقتصادي، المجلد(03)،العدد(02)، 2022، 64-65.

- التوظيف الأمثل للموارد البشرية اذ تعطي الفرصة لعده فئات من المجتمع كالشباب والمرأة لأن تصبح قوه فاعلة وهو ما يسهل دخولها الى العملية الانتاجية من خلال تبني هذا المنهج من المشاريع؛
- تساهم في احتواء مشاكل المجتمع مثل التهميش والفراغ وما يترتب عليها من افات اجتماعية خطيرة عن طريق خلق مناصب شغل تؤمل الأفراد والأسر الأمان والاستقرار الاجتماعي.

الفرع الثالث: أنواع المؤسسات المصغرة

تنقسم المشروعات المصغرة إلى الاقسام التالية:

أ. الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدي، وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تخدم طبقات محدودة الدخل.

ب. الصناعات التي تستخدم طرق التصنيع ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بتصنيع منتجات يزداد الطلب عليها مثل المنتجات (الجلدية، الاثاث ومواد البناء ...).

ت. الصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات (الهندسية والتجارية والصناعية).[1]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المصغرة وأهدافها

الفرع الأول: خصائص المؤسسة المصغرة

تتميز المؤسسة المصغرة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- سرعة الاستجابة لحاجيات سوق العمل وسهولة التكاليف مع الأوضاع الاقتصادية المستحدثة، ذلك أن صغر حجم ومحدودية التخصص وضآلة رأس مالها، كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط وطبيعته؛
- قلة الناتج الوظيفي بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد اتخاذ القرار بسهولة وسرعة أكبر؛
- تأقلم هذه المنشآت مع البيئة الاقتصادية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج والهياكل؛
- القدرة على الاندماج في البيئة الاقتصادية من خلال تعدد الأنشطة الناتجة عن كثرة المنشآت المستحدثة، ومن خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛

---

(1) خواني ليلى وشعيب بغداد، "**الاسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها –دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر**"، مجلة المالية والأسواق، ص 58.

- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القرارات الذاتية وترقية المبادرات الذاتية، وإدماج كل مبادرة في الابداع؛
- تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة؛
- سهولة انشاء هذا النوع من المنشآت وقلة تكاليفه، الأمر الذي يسمح بتوفير مناصب شغل كبيرة مع خلق دخول جديدة ترفع من درجة المستوى المعيشي للفرد؛
- الانتشار الجغرافي الواسع؛
- انخفاض حجم انتاجها الأمر الذي يقلل من تكاليف التخزين.[1]

كما تتميز المؤسسات المصغرة بخصائص أخرى كالتالي: [2]

- إمكانية استمرارها وتطورها، من خلال ما تتميز به من إمكانيات التجديد والمرونة في رأس المال التقني؛
- عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة العمل في المشروعات المصغرة يجعلها لا تتعرض لأخطار السوق بنفس الحجم الذي تتعرض له المؤسسات الكبيرة؛
- رد الاعتبار للعديد من المهن الحرفية والخدمات التي في طريق الزوال.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة المصغرة

يرمي إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستخدام انشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل؛
- استعادة كل الحلقات الإنتاج الغير مبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي؛[3]
- الربحية أي تحقيق الارباح وتعتبر من المعايير الأساسية للمحافظة على استمرار المؤسسة وكذا إمكانية رفع رأس مالها وبالتالي التوسع؛

---

(1) مغنية زناتي وزينة عرباش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 77-78.

(2) حمزة بن عروس وسميحة خنوس، "**التكامل بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة كآلية للاقلاع الاقتصادي**"، مجلة آراء للدراسة الاقتصادية والادارية، الجزائر، 2022، ص ص 63-64

(3) هواري معراج وطعيبة محمد سمير، "**إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر دراسة في فعالية ودور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**"، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد (02)، العدد (04)، 2008، ص 35.

- تحقيق متطلبات المجتمع وإشباع حاجيات الأفراد؛
- التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ هذه الخطط أو البرامج حتى تضمن المؤسسة تحقيق أهدافها؛
- العمل على خلق اقتصاد وطني متكامل؛
- ضمان مستوى مقبول من الأجور وتوفير التأمينات والمرافق العامة؛
- تحسين مستوى معيشة العمال؛
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- امتصاص الفائض من البطالة؛
- توفير وسائل ترفيهية وثقافية؛
- المساعدة على تنفيذ السياسة التنموية في البلاد. [1]

المطلب الثالث: واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر

الفرع الأول: واقع عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر

عرف عدد المؤسسات المصغرة نموا كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات المصغرة، حيث واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر عكس هذا القانون، الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد، للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات المصغرة في الجزائر من:

- **المؤسسات المصغرة الخاصة:** وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

1. تطور تعداد للمؤسسات المصغرة في الجزائر:

يشهد قطاع المؤسسات المصغرة بشكل عام زيادة في عدد المؤسسات التي يتم إنشاؤها سنويا والتي يزيد عددها كل سنة والجدول رقم (04) يوضح بعض الأرقام حول المؤسسات المصغرة في الجزائر من سنة 2018 إلى غاية سنة 2021.

---

[1] غزال مريم وبراهيمي نصيرة، "**الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مؤتمر اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، 2017، ص ص 06-07.

والجدول التالي يوضح تطور تعداد المؤسسات المصغرة خلال السنوات 2018-2021:[1]

الجدول رقم (04): تطور تعداد المؤسسات المصغرة خلال (2018-2021)

السنوات	العدد
2018	1107607
2019	1157539
2020	1194171
2021	1229438

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين رهانات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد(09) العدد(01)، ص 42.

الشكل (01): تطور تعداد المؤسسات المصغرة خلال (2018-2021)

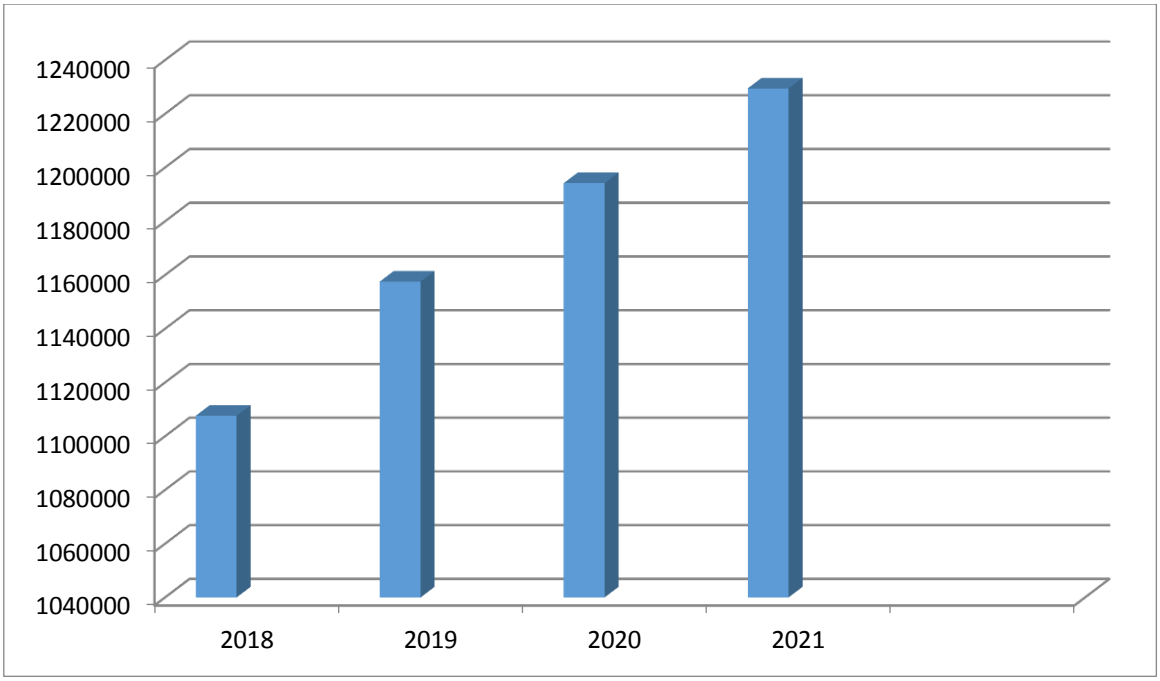

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

(1) من إعداد الطالبين بالاعتماد على داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين رهانات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد(09) العدد(01)، ص 42.

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ النمو المستمر في عدد المؤسسات المصغرة حيث يزيد عدد هذه المؤسسات من سنة الى أخرى، حيث انتقل من 1107607 إلى 1229438 وهذا يوحي بأن المؤسسات المصغرة في الجزائر في ازياد مستمر وهو مؤشر إيجابي على التطور الاقتصادي، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الاقتصادية، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي بهدف تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

2. التوزيع الجغرافي للمؤسسات المصغرة:

يوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات المصغرة وذلك حسب الجهات:[1]

جدول رقم (05): توزيع المؤسسات المصغرة حسب الجهات

البيان	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2018	434382	69.54	137221	21.86	52585	8.42
2019	805525	69.59	254470	21.98	97544	8.43
2020	831076	69.59	262614	21.98	100451	8.42
2021	855281	69.58	270548	21.99	103376	8.40

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين رهانات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد(09) العدد(01)، ص 44.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن منطقة الشمال في الجزائر تضم أكبر عدد من المؤسسات المصغرة بنسبة شبه ثابتة تقدر ب 69% وهذا راجع لطبيعة (تمركز سكاني، مناخ) مما يجعل فرص الاستثمار فيها

[1] من إعداد الطالبين بالاعتماد على داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين رهانات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد(09) العدد(01)، ص 44.

كبيرة، وتأتي بعدها منطقة الهضاب العليا بنسبة 21%، أما منطقة الجنوب تأتي في المرتبة الاخيرة بمعدل منخفض جدا في حدود 8% وهذا راجع لصعوبة التضاريس وافتقار المنطقة للتهيئة الصناعية، كما نلاحظ ان ابتداءا من سنة 2020 تتناقص نسبة توزيعها في الجهات الثلاث وهذا راجع لازمة كورونا التي شهدت توقف مؤقت لكل الانشطة الاقتصادية في الجزائر لتعود سنة 2022 بالارتفاع تدرجيا بسبب انتهاء الازمة وعودة الحياة الطبيعية .

2. توزيع المؤسسات المصغرة حسب الشكل القانوني :

يوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات المصغرة وذلك حسب الجهات: [1]

الجدول رقم (06): توزيع المؤسسات المصغرة حسب الشكل القانوني

البيان	القطاع الخاص		القطاع العام	المجموع
	أشخاص معنوية	أشخاص طبيعية		
2018	624188	483166	253	1107607
2019	651129	506174	236	1157539
2020	525217	668702	222	1194171
2021	540701	688284	218	1229438

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين رهانات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد(09) العدد(01)، ص ص42-43.

من خلال معطيات الجدول رقم (06) وبالاعتماد على معطيات نشرية إحصائية لوزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة نلاحظ ان تعداد المؤسسات المصغرة التابعة للقطاع الخاص في

[1] من إعداد الطالبين بالاعتماد على داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين رهانات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد(09) العدد(01)، ص ص42-43.

تزايد مستمر أما القطاع العام فيشهد انخفاض ملحوظ وذلك راجع إلى مسار خوصصة هذه المؤسسات التي تم اعتمادها في إطار إعادة هيكلة وتنظيم القطاع العمومي.

المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات المصغرة والهيئات الداعمة لها

تعتبر المؤسسة الاقتصادية ركيزة أساسية بالنسبة لاقتصاديات الدول لما تلعبه من أدوار في تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع، لذلك كانت محل جملة من الاهتمامات لدى المختصين لمعالجة ومسايرة الصعوبات التي تواجهها لمؤسسات الاقتصادية على رأسها إشكالية التمويل، حيث أولوا اهتماما واسعا لمشاكل المؤسسات الاقتصادية، حيث وجب إيجاد مصادر تمويلية جديدة تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها وكذا ديمومة بقائها في الساحة الاقتصادية، لكونها عنصر داعم لمعالجة عدة مشاكل اقتصادية، وبالتالي فهي تعمل على دعم مسيرة التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهدافه وأهميته في المؤسسات المصغرة

الفرع الأول: تعريف التمويل

- يعرف التمويل بأنه: "توفر النقود في الوقت المناسب أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي تمكن الأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج والترتيب وذلك في فترات معينة".[1]
- يعرف التمويل بأنه: 'الحصول على المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير أي مشروع وهو عنصر أساسي وضروري في حياة المؤسسة بشكل متواصل، فالتمويل إذا هو توفير الموارد المالية للمشروع من أجل تغطية احتياجاته الاستثمارية مهما كان حجم المؤسسة".[2]
- كما يعرف أيضا بأنه: "عملية الحصول على الأموال من مصادر مختلفة، وهو يمثل جانب من الجوانب المهمة في وظيفة الإدارة العالية في منظمات الأعمال" [3].

---

(1) محمد عبد الله شاهين، "**سياسات التمويل وأثره على آداء الشركات**"، دار حمثيرا للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص33.

(2) عبد الحميد لمين، "**المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري المفهوم وتدابير التحفيز**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد(07)، العدد(1)، 2022، ص15.

(3) توفيق محب خلة، **الهندسة المالية الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثما**، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2011، ص ص 42-43.

- ويعرف أيضا بأنه: "يعبر التمويل عن كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على الموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء القيمة المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع من هذا الاستثمار والمخاطر المحيطة به".[1]

ومن خلال هذه التعاريف نعرف التمويل بأنه توفير أموال الضرورية لنشاط المؤسسة أو هو مختلف النشاطات والقرارات التي تقوم بها المؤسسة وتتعلق باستخدام الأموال لإنتاج القيمة.

الفرع الثاني: أهداف التمويل

إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المؤسسة الاقتصادية هو تحقيق أكبر عائد ممكن، يمكنها من تغطية جميع مستلزماتها واحتياجاتها إضافة إلى هذا الهدف هناك مجموعة من الأهداف تسعى من أجل تحقيقها ونذكر منها:[2]

- تحقيق أقصى ثروة بالنسبة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى له والتي تقاس بقيمة أسعارها في الأسواق المالية؛
- تحقيق وتقييم الخدمات والمقدرة على البقاء والاستمرارية للمؤسسة؛
- تحديد المصدر الذي يضيف أقل التكاليف ويؤدي إلى تحقيق إيراد إضافي والذي يكون بشروط تتناسب مع احتياجات المؤسسة وحسب حالتها في الوقت الحاضر والمستقبل؛
- القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة؛
- تحقيق نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال في المؤسسة واستخدامها فيما يحقق الأهداف الطويلة الأجل؛
- استخدام الموارد التي تم الحصول عليها استخداما لمثل والذي يؤدى إلى زيادة فعاليات وإنجازات المؤسسة.

الفرع الثالث: أهمية تمويل في المؤسسات المصغرة

---

(1) سعيد الحجازي وأحمد علي، "**مصادر التمويل**"، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2000، ص ص 11-12.

(2) محمود محمد الفاتح، و العربي بشير، "**إدارة التمويل المصرفي**"، الأكادمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1، القاهرة، 2020، ص ص 13 14.

إن المؤسسة تسعى إلى البحث عن الموارد المالية اللازمة لتلبية مختلف احتياجاتها سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وذلك من خلال المصادر المتاحة أمامها لبلوغ أهدافها وتطلعاتها المستقبلية ولهذا فوظيفة التمويل تكتسي أهمية بالغة في عملية تسيير أي مؤسسة وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:[1]

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستعملها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من مخاطر الإفلاس والتصفية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت بها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية، والتي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم الميزانية المؤسسة، سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل، والتي يمكن تصنيفها أيضا من حيث المصدر أو من حيث الملكية أو من حيث الزمن[2].

وتنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تقليدية (داخلية) ومصادر أخرى خارجية.

الفرع الأول: مصادر التمويل التقليدية (الداخلية)

أولا: التمويل الذاتي

1. تعريف التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات المصغرة في مرحلة الانطلاق، حيث يعتمد أصحاب هذه المؤسسات على جزء كبير من احتياجاتها التمويلية في البداية على مواردها الذاتية.

---

(1) هواري معراج وعمر حاج السعيد، "**التمويل التأجيري المفاهيمي والأسس**"، دار كنوز المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012، صفحة 16.

(2) فيصل محمود الشواوة، "**مبادئ الإدارة العامة**"، دار الميسر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2013، صفحة 78.

- يعرف التمويل الذاتي على أنه: " يقصد به جميع الأموال المترتبة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو من المصادر العرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المؤسسة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصداره للأسهم من طرف المؤسسة والتي ممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الاسمية، أو الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات"".[1]

2. مكونات التمويل الذاتي:

تنقسم مكونات التمويل الذاتي إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

أ. **الأرباح المحتجزة:** تعرف الأرباح المحتجزة على أنها أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية التي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة أو المؤسسة ولم يتم تجنبه كاحتياطات للمؤسسة، وتستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها كما يستخدم أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي لم يتم فيها تحقيق الأرباح أ و الخسائر.[2]

ب. الاهتلاكات: وهو الإثبات المحاسبي الذي يقوم بتدنيه قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال أو التقادم سواء تعلق الأمر بالتجهيزات الإنتاجية أو الاجتماعية وهذا التدني الذي يحدث في قيمة الاستثمارات يعود إلى نقص طاقتها، حيث أنها بعد فترة تصبح غير صالحة وتضطر المؤسسة لتغييرها.[3]

ج. المؤونات والاحتياطات:

- **المؤونات:** تعرف المؤونات بأنها مقابلة الانخفاض غير العادي في قيمة الأصول، وعلى المؤسسة أن تسعى إلى تفادي هذا الانخفاض بشتى الطرق والوسائل الممكنة.[4]

---

(1) بوراس أحمد، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**" ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص ص27 28.

(2) عاطف وليم اند رواس، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص ص378-379.

(3) سعدان الشباكي، "**تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني**"، ديوان المطبوعات الجامية، الجزائر، 2002، ص204.

(4) ناصر داداي عدون، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص28.

- **الاحتياطات:** هي عبارة عن جزء من النتيجة غير الموزعة والموجهة لبلد والاحتياطات بحيث تستعين به المؤسسة لتوسيع نشاطاتها ومواجهة المخاطر المستقبلية فهي تعتبر من مصادر التمويل الداخلية التي تستعملها المؤسسات في تمويل أصولها والذي يصبح جزء من حقوق الملكية.[1]

3. تقييم التمويل الذاتي:

يشتمل التمويل الذاتي على مجموعة من المزايا التي تكون في صالح المؤسسة كما أنه لا يخلو من العيوب التي قد عائق في تسيير عملها وسير نشاطها وسنحاول التطرق إلى كل واحد منه على حدى.

ويمكن ذكر مزايا وعيوب كما يلي:[2]

أ. مزايا التمويل الذاتي:

- أقل المصادر التمويلية تكلفة، كونه لا يرتب أعباء أو مخاطر على المؤسسة؛
- يمنح الاستقلالية المالية للمؤسسة التي ينجر عنها استقلالية في القرارات؛
- ربح الوقت، والتوجه نحو النشاط كون باقي المصادر تستنزف الوقت في الإجراءات؛
- الاستقلالية والحرية الاستثمارية وعدم التقيد بالمخططات التي تفرضها جهات التمويل الأخرى؛
- السماح للمؤسسة باستغلال الفرص الاستثمارية التي تنتجها السوق في الوقت المناسب.

ب. عيوب التمويل الذاتي:

- عدم كفايته في تمويل كامل الفرص الاستثمارية التي تتيحها المؤسسة؛
- يستعمل هذا التمويل في الاستثمارات المنخفضة المردودية بسبب التخوف من المخاطر؛
- زيادة أعباء الاستهلاكات بزيادة مصادر التمويل الذاتي أثناء النشاط الذي ينتج عن زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار منتوجات المؤسسة الذي يؤدي الى انخفاض المبيعات؛
- يعتبر أضعف مصادر التمويل خاصة لدى المؤسسات المصغرة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجية

ويمكن تصنيف مصادر التمويل الخارجية كما يلي:

أولا: التمويل قصير الأجل

---

(1) Conso pierre et farouk hem, **« gestion financiére de lentrepris »**, edition 10, paris, 2002, p248.

(2) عبد الحميد لمين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص146-147.

وهي من بين المصادر التي تلجأ إليها منظمات الأعمال عندما تكون مصادر التمويل الداخلية غير كافية لمواجهة توسعاتها الاستثمارية واحتياجاتها التشغيلية، أو لكونها لا ترغب في استعمال المزيد من الأسباب تتعلق بالربحية أو توقيت تدفقاتها النقدية، ويساعد المؤسسة في الحصول على احتياجاتها التمويلية وجود سوق مالي متطور وكفى بحيث تتوفر لدى المؤسسة الطالبة للتمويل الشروط الواجب توفرها في كل مقترض ويستعمل التمويل قصير الأجل بشكل رئيس ي لأجل الاستثمار في الأصول المتداولة، وذلك لكونها تتناسب من حيث سرعة تحويلها إلى نقد مع طبيعة هذه القروض، لاسيما وأنه يفترض أن يتم تسديد القروض قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة تتناسب في طولها في معظم الأحيان مع طول الدورة التجارية للشركة.[1]

ويتكون التمويل قصير الأجل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي بالإضافة إلى التمويل عن طريق المستحقات.

ونظرا لشكل القانوني التي تتخذه المؤسسات المصغرة (شركة تضامن، شركة ذات مسؤولية محدودة) فإن الائتمان التجاري يعد المصدر الخارجي الوحيد يستعمل في تمويل المؤسسات المصغرة.

الائتمان التجاري: يعرف بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضاعة بغرض إعادة بيعها أي أن الائتمان التجاري يُمكن المؤسسة من شراء وتدبير احتياجاتها من المواد الأولية ومستلزماتها السلعية من مؤسسة أخري على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة، وتظهر قيمة هذه المشتريات والتعامل في دفاتر المؤسسة المشتراة محاسبيا كحساب الدائنين يحتاج المشتري إلى حساب الائتمان التجاري في حالة عدم الكفاية في رأس المال العامل المقابلة الحاجات الجارية، وعدم مقدرته على الحصول على القروض المصرفية وغيرها من القروض قصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة، ومن ناحية أخري فإن رغبة الدائنين التجاريين في منح هذا النوع من الائتمان تتوقف على مجموعتين من العوامل عوامل شخصية وأخرى ناشئة عن الحالة التجارية والتنافسية.[2]

ومن مزايا الائتمان التجاري ما يلي:[3]

- المرونة التي يتمتع بها الائتمان التجاري، حيث تلجأ إليها الإدارة المالية عندما تحتاجه، ففي حالة زيادة المبيعات تستطيع المؤسسات زيادة مقدرا هذا الائتمان.

---

(1) الشواوة فيصل محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص86.

(2) فيصل جميل السعايدية وعبد الله فريد نضال، "**الملخص الوجيز في الإدارة والتحليل المالي**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان، 2004، ص ص61 – 60.

(3) بوساق أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

- سهولة الحصول عليه بسبب عدم وجود أي إجراءات تمويلية بشكل رسمي، ولس هناك حاجة للمساومة مع المورد مانح الائتمان، فالقرار هو قرار المؤسسة التي تحتاج إلى الائتمان التجاري.
- يتميز الائتمان التجاري بانخفاض كلفته ولهذا يعتبر من أكثر أنواع مصادر التمويل قبولا في تمويل قصير الأجل.

ثانيا: التمويل متوسطة الأجل:

ويستخدم لتمويل حاجة دائمة المشروع المفترض، ويمكن أن يكون لتغطية الأصول الثابتة، أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنيين لذا فإن المتفق عليه اعتماد فترة التمويل من سنة إلى خمس سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة القرض من بلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنيين.[1] ويتكون التمويل متوسط الأجل من قسمين أساسيين وهما القروض المباشرة متوسطة الأجل والتمويل بالاستئجار:

- **القروض المباشرة متوسطة الأجل:** يمثل هذا النوع القروض التي تلزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المؤسسة وما بين المقرض، وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وتاريخ السداد، وتتراوح فترة الاقتراض ما بين ثلاثة إلى خمسة عشر عاما وتحصل الشركات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك أو شركات التأمين أو بعض الهيئات العامة ومن مميزات هذا النوع من التمويل هو السرعة في عملية التمويل وكذلك المرونة في حالة حدوث أي تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.[2]
- **التمويل بالاستئجار:** هو نظام متكامل وفعال في عصرنا الحاضر، ويتمثل في الحصول على أصل من الأصول للانتفاع به وحيازته لفترة زمنية معينة، مقابل دفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها للمؤجر.[3] وينقسم التمويل بالاستئجار إلى قسمين:

✓ **الاستئجار المالي:** وهو متوسط الأجل، لا يحق فيه للمستأجر فسخ العقد، إضافة إلى ذلك أنه يعتبر عادة إيجار مردود بمعني أنه يدخل في حساب الأجرة وتغطية ما يتكبده المؤجر لنفقات مقابل شراء معدات

---

(1) حمزة محمود الزبيدي، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص960.

(2) محمد صالح الحناوي ومصطفى نهال فريد، "**الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الاعمال**"، الدار الجامعية، مصر، 278-279.

(3) محسن أحمد الحضري، "**التمويل بدون نقود**"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر،2001، ص107.

مؤجرة وأي نفقات إضافية، وتتسم المعدات المؤجرة في كونها لأغراض إنتاجية وتجارية وليس لإعراض استهلاكية، حيث إن المستأجر هو الذي يحدد مواصفاتها ومن المورد الذي يختاره.[1]

- ✓ **الاستئجار التشغيلي** :يقوم على فكرة الانتفاع من خدمات الأصل دون أن ينتهي ذلك الانتفاع بتملكه ويطلق عليه تأجير الخدمات.
- ✓ **البيع ثم الاستئجار**: هو عقد يقوم على أساس بيع مالك العقار لممتلكاته إلى مستثمر وفي نفس الوقت يقوم بتأجيرها مرة أخرى لفترة زمنية محددة.

ثانيا: التمويل طويلة الأجل

نتيجة كبر حجم المؤسسات وتوسع نشاطاتها وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كل هذا يدفعها إلى زيادة اللجوء إلى مصادر تمويل طويل الأجل، هذا النوع من التمويل يستحق بعد فترة زمنية تزيد عن السنة، ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المفترضة، ويحتوي على نوعين أساسين وهما أموال الملكية والأموال المقترضة.[2]

- **أموال الملكية:** قبل أن نتطرق إلى مفهوم الأسهم العادية والممتازة نقوم أولا بالتعرف على مفهوم السهم بصفة عامة السهم "السهم هو عبارة عن حصة في ملكية المؤسسة وفي حصة رأس مالها، يحق لصاحب السهم المشاركة في أرباح الشركة بعد تسديد التزاماتها اتجاه الآخرين". [3]

وتنقسم أموال الملكية إلى كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة إضافة إلى الأرباح المحتجزة.[4]

- **الأسهم العادية:** تعد الأسهم العادية أحد أشكال التمويل الخارجي طويل الأجل بحيث يعرف السهم العادي بأنه عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاكك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة الذي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل جميع الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة.[5]

---

(1) طه محمد طه أبو العلا، "**الايجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية**"، منشأة المعارف، مصر، 2005، ص12.

(2) مخلل زوينة، "**مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، تخصص محاسبة، بسكرة، 2020، ص 73.

(3) عبد الوهاب يوسف أحمد، "**التمويل و إدارة المؤسسات المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص81.

(4) مخلل زوينة، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

(5) الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2004، ص27.

- **الأسهم الممتازة:** إن التمويل بالأسهم الممتازة يجمع بين خصائص التمويل بالأسهم العادية والسندات ويعرف هذا التمويل بأنه حصة في رأس المال الشركة ولها نسبة ثابتة من الأرباح ورغم هذا فإن الشركة غير ملزمة بدفع قيمة الأرباح في حالة تحقيق الخسارة.[1]
- **الأرباح المحتجزة:** هي الجزء من الفائض بعد توزيع جزء من الأرباح على المساهمين في الشركات الخاصة، وما يسبق هذا التوزيع من تجنب الاحتياطات، والذي يظهر في الميزانية العامة للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية.[2]
- **أموال مقترضة:** تتكون الأموال المفترضة من نوعين أساسين هما السندات والقروض طويلة الأجل.
- ويتكون التمويل قصير الأجل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي بالإضافة إلى التمويل عن طريق المستحقات.
- **السندات:** يعرف السند بأنه ورقة حالية لها قيمة اسمية ومعدل عائد سنوي أو نصف سنوي وتاريخ استحقاق مثبت على أصل الورقة، وأن هذه الورقة تمثل التزام الشركة المصدرة واعترافها بمديونية القيمة الاسمية للورقة والتزامها بتسديد الفوائد المتحققة على تلك المديونية بتواريخ الاستحقاق.[3]

كما يمكن تعريف السند بأنه: "من أهم المنتوجات التي تمثل دينا على المؤسسة، وهي وسيلة تستعملها المؤسسات للحصول على رؤوس الأموال في شكل ديون طويلة الأجل، عندما لا تكفي الأموال الخاصة التي يقدمها المساهمون لتمويل المشاريع، وذلك فإن حملة السندات ما هـ في حقيقة الأمر إلا دائنين للمؤسسة".[4]

ثالثا: القروض طويلة الأجل

بعد الاقتراض طويل الأجل أحد النشاطات الرئيسية المؤسسات الاستثمارية بشتى أشكالها، بحيث تعتبر المؤسسة المالية الطرف الوسيط بين مدخري الأموال ومستخدميها، ومن أمثلة المؤسسات المالية البنوك التجارية بنوك الاستثمار، وشركات التأمين، فهذه العروض في حيازة من عقد يتم بين المؤسسة المالية

---

(1) عبد الحليم كراجة وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي**"، الأردن، 2006، ص70-71.

(2) عبيد علي الحجازي، "**مصادر التمويل**"، دار النهضة العربية 2001، مصر، ص27.

(3) قابوسة علي، "**أثر هيكل التمويل على ربحية السهم العادي ومعدلات نمو الوحدات الاقتصادية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد (01)، 2008، ص133.

(4) زواوي فضيلة، "**تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص37.

والمؤسسة الطالبة القرض، ويتم تحديد بنود وشروط العقد على أساس التفاوض بين الطرفين بحيث تشتمل بنود هذا العقد على ما يلي: [1]

- ✓ قيمة القرض.
- ✓ مدة القرض وميعاد استحقاقه.
- ✓ معدل الفائدة وكيفية تسديد الفوائد.
- ✓ ضمانات العقد إن وجدت في حالة القرض المكفولة بضمانات.

الفرع الثالث: التمويل الغير الرسمي

أولا: تعريف التمويل غير الرسمي

التمويل غير الرسمي هو التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، وبعبارة أدق "السوق الغير رسمية لتمويل هي في حقيقتها سوق لا ينظمها القانون".[2]

ثانيا: مصادر التمويل غير الرسمي

تتمثل مصادر غير الرسمي في:[3]

1. **العائلة والأصدقاء:** يعتبر أول مصدر يتوجه اليه اصحاب المشاريع الصغيرة لتمويل مشروعاتهم وهذا بطلب قرض دون فائدة من طرف الاسرة والاصدقاء، وبالمقابل يصبح المقترض ملتزم بالمعاملة الحسنة وإسداء خدمات غير مالية.
2. **عن طريق المرابين وجمعية الادخار الغير رسمية:**

- **المرابين:** هم من الممولين الذين يقدمون قروض بفوائد مرتفعة جدا لديهم خبرة واسعة في تقييم الاستثمارات مما يجعلهم أكثر قدرة على تحمل مخاطر تمويل المؤسسة حديثة النشأة.

---

(1) الراوي خالد وبركات عبد الله و نضال الرحمي، "**نظرية التمويل الدولي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص348.

(2) محمد عبد الحليم عمر، "**التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**"، الدورة التدريبية الدولية حول:"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 28 ماي 2003، ص235.

(3) محمد عبد الحليم عمر، **مرجع السابق**، ص18.

- **جمعية تناوب الادخار:** هي عبارة عن نظام ادخار يتضمن مجموعة من الأفراد يشتركون في خصائص موحدة، يتفقون على تاريخ محدد للاجتماع وتحصيل مدخرات الاعضاء ثم يتم الاستفادة من كل عضو بطريقة دورية.

ومنه في فالأهمية التمويلية لهذه الجمعية تبرز في مساهمتها لزيادة حجم التمويل الشخصي لأصحاب الاستثمارات خاصة في الدول النامية.

المطلب الثالث: البدائل التمويلية المتاحة أمام المؤسسات المصغرة

الفرع الأول: التمويل التأجيري

أولا: تعريف التمويل التأجيري

يعرف التمويل التأجيري على أنه: "عقد الإيجار يبرم بين مؤجر ومستأجر وأصل معين لمدة محدودة من الوقت يقوم خلالها المستفيد من استخدام الأصل مقابل دفع إيجار محدد لمالك هذا الأصل ومن الممكن أن يكون الأصل منقولا مثل المعدات أو المركبات وأن يكون غير منقول مثل المباني".[1]

ثانيا: دور التمويل التأجيري في تمويل المؤسسات المصغرة

يمكن التمويل التأجيري أن يكتسي اهمية قصوى للاقتصاد ككل، والمؤسسات الاقتصادية بصورة خاصة إذ يعتبر أداة فاعلة وذات مردودية بالنسبة لتمويل مختلف الاستثمارات ويمكن أن نلخص أهميته بالنسبة للمؤسسات المصغرة فيما يلي:

- يساعد المؤسسات المصغرة على الحصول على المعدات والآلات والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى امكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك؛
- يساعد على التوسع وفتح وحدات أو خطوط جديدة لهذه المؤسسات وزيادة حجم أنشطتها ومنه زيادة العمالة؛

– يساعد التمويل التأجيري المؤسسات في القضاء على العجز في التمويل الذاتي وعدم اللجوء إلى التمويل الخارجي وخاصة البنوك التي تفرض شروط قاسية ومنها مشاكل الضمانات.[1]

---

(1) الصفدي الطوال عبير، "**التأجير التمويلي مستقبل صناعة التمويل**"، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص14.

ثالثا: تقييم التمويل التأجيري

1. مزايا التمويل التأجيري:

- يساعد المؤسسات الصغيرة في تمويل احتياجاتها الاستثمارية والحصول على تجهيزات وآلات جديدة وأصول ثابتة لا تستطيع تمويلها بقروض مصرفية نظرا لضعف قدرتها على الاقتراض وهذا راجع لعدم توافرها على شروط القروض التي تفرضها البنوك إضافة إلى ضعف مواردها الذاتية.

2. سلبيات التمويل التأجيري:

- ارتفاع تكلفته وهو أحد أهم عيب يؤخذ على هذه الطريقة التمويلية؛
- يقيد من حرية اختيار المستفيد للآلات والأجهزة في حالة ارتباط الممول بمجموعة صناعية معينة.[2]

الفرع الثاني: رأس مال المخاطر

أولا: تعريف رأس مال المخاطر

- يعرف رأس مال المخاطر بأنه: "تقنية خاصة لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأس المال المخاطر". [3]
- كما يمكن تعريف رأس المال مخاطر بأنه: "تمويل المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمبتكرة في مرحلة بعد الإنشاء من خلال المساهمة في رأس المال وتقديم الخيارات والمشورات لسير تلك المؤسسات".[4]

---

(1) معيزة مسعود أمير، "**التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الجريء–دراسة حالة شركة سوفيناس، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة**"، المجلد (07)، العدد (02)، 2022، ص 253–254.

(2) قطاف ليلى، بوسعدة سعيدة، **الائتمان الإيجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة تطبيقية لمؤسسة BCR بسطيف**، الدورة التدريبية الدولية حول:"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 –28 ماي2003.

(3) الآغا تغريد وحشماوي محمد، "**أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة –دراسة حالة الجزائر**"، مجلة المدبر، العدد(03)، الجزائر، جوان 2016، ص09.

(4) الآغا تغريد وحشماوي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص09.

ثانيا: أنماط تمويل مؤسسات رأسمال المخاطر

ماليا رأس مال المخاطر هو تمويل برأسمال خاص أي اقتسام المخاطر بين المؤسسات و الشركاء الماليين بصفة عامة، وعمليات رأسمال المخاطر تمول المؤسسات الناشئة والتي تنمو بطريقة أسرع من المؤسسات المنشأة من قبل المتعاملين فقط لكن عمليات رأسمال المخاطر تختلف حسب المرحلة الموجودة فيها المؤسسة و هي أربعة مراحل رئيسية: [1]

1. **رأس مال الإنشاء:** يتولى رأس مال الإنشاء تمويل مؤسسات ناشئة مبتكرة بها العديد من المخاطر وتنقسم هذه المرحلة الى:
   - ✓ رأس مال ما قبل الإنشاء؛
   - ✓ رأس مال الانطلاق.
2. **رأس مال التنمية:** يكون المشروع في هذه المرحلة التمويلية قد بلغ مرحلة الإنتاجية أي توليد الإيرادات ما يجعله يقابل ضغوط تمويلية تجعله يلجأ إلى مصادر تمويلية خارجية حتى يتمكن من النمو والتوسع.
3. **رأس مال تعاقب او تحويل الملكية:** ينعمل هذا النوع من التمويل عند تغيير الأغلبية المالكة لرأس مال مشروع أو تحويل مشروع قائم فعلا الى شركة قابضة مالية ترمي إلى شراء عدة مشاريع قائمة وبالتالي خلال هذه المرحلة تهتم شركات رأس مال المخاطر بتمويل عمليات تمويل السلطة المالية للمشروع مجموعة جديدة من الملاك.
4. **رأس مال التصحيح وإعادة التدوير:** يخصص هذا النوع للمشروعات القائمة فعلا لكنها تمر بصعوبات خاصة، وتتوفر لديها الإمكانيات الذاتية لاستعادة عافيتها لذلك فإنها تحتاج إلى انهاض مالي فتأخذ مؤسسة رأس مال المخاطر بيدها حتى تعيد ترتيب امورها وتصبح قادر على تحقيق الأرباح.

---

(1) بريبش السعيد، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة** مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد 35 خريف2007 ، ص09.

ثالثا: تقييم رأس مال المخاطر

1.مزايا رأس مال المخاطر:

- يعد بديل تمويلي متاح في ظل إحجام البنوك التقليدية على تمويل المؤسسة المصغرة، بفعل ارتفاع المخاطر؛
- المشاركة في الربح والخسارة؛
- اكتساب المشروع شخصية اعتبارية مستقلة عن المساهمين ما يشكل نوع من الحماية القانونية للمشروع؛
- المتابعة والمرافقة التي تقدمها شركات رأسمال المخاطر لأصحاب المؤسسات، فضلا عن التمويل.

2.عيوب رأس مال المخاطر:

- مرحلة التمويل وتعلق استمراريته بمدى نجاح المشروع؛
- المخاطرون هم شركاء في رأس المال وبالتالي لهم صفة التدخل في اتخاذ القرارات في المؤسسة؛
- المطالبة بعوائد كبيرة من قبل المخاطرون في حالة نجاح المشروع.

والجدول رقم (07) يوضح فروقات بين التمويل برأس مال المخاطر والتمويل البنكي[1]

الجدول رقم (07): مقارنة بين التمويل برأس مال المخاطر والتمويل البنكي

	التمويل برأسمال المخاطر	التمويل البنكي
قرار التمويل	- نوعية المسيرين. - ثنائية السوق. - آفاق فائض القيمة.	- القدرة على التسديد. - الضمانات المتوفرة.
محفز التعاقد	مردودية على المدى المتوسط والطويل عن طريق فائض القيمة بعد إعادة البيع (للأسهم أو المؤسسة).	تسديد في آجال استحقاق القرض.
حجم المؤسسة	المؤسسات الكبيرة مقصية من اهتماماته،	يفضل تمويل المؤسسات الكبيرة التي تمتلك

(1) بوساق أحمد،"**البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعوقات والمقومات:حالة الجزائر**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2020، ص ص 60-61.

	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تستهويه.	ضمانات كافية.
الأموال المستثمرة	أموال خاصة وشبه أموال خاصة.	الأموال المقترضة من العملاء، السوق المالية، البنك المركزي.
مدة التدخل	في الأجل المتوسط والطويل.	المدى القصير والمتوسط.

المصدر: بوساق أحمد،"**البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعوقات والمقومات:حالة الجزائر**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2020، ص ص 60-61.

الفرع الثالث: التمويل من خلال صيغ التمويل الإسلامية

أولا: لتمويل بالمشاركة

1. تعريف المشاركة: إن عقد المشاركة هو عقد يكون الغرض منه مشاركة بنك تشاركي في مشروع قصد تحقيق الربح ويشارك الأطراف في تحمل الخسائر حدود مساهمتهم وفي الأرباح حسب نسب محددة مسبقا بينهم، وتكتسي المشاركة أحد الشكلين:

- المشاركة الثابتة يبقى الاطراف شركاء إلى حين انقضاء العقد الرابط بينهم؛
- المشاركة المتناقصة ينسحب البنك تدريجيا من المشروع وفق بنود العقد.[1]

2. أهمية المشاركة في تمويل المؤسسات المصغرة:

- تتيح صيغة التمويل بالمشاركة فرصة جديدة لتمويل المؤسسات المصغرة وإنهاء مشكلات القروض وما يتبعها من مشاكل.
- تلائم صيغة التمويل بالمشاركة المؤسسات المصغرة من أجل:
  - ✓ مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مؤسسة.
  - ✓ امكانية استفادة المؤسسة وخاصة الإنتاجية منها من استخدام اسم المصرف عند تسويق منتجاته.[1]

(1) بوحفص جلاب نعناعة، "**التمويل التشاركي البنكي آلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري 2019/11/28"، جامعة تيزي وزو، ص122.

ثانيا: التمويل بالمضاربة

1.تعريف المضاربة: هي تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر، على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح والخسارة على صاحب المال.[2]

2.أهمية المضاربة في تمويل المؤسسات المصغرة :إن هذه الصيغة التمويلية تسمح بإيجاد تدفقات نقدية للمؤسسات المصغرة إذا ما طبقت من قبل بنوك إسلامية بشرط أن توضع لها شروط الاستخدام الامثل والأحسن الذي يتصوره البنك، وللمؤسسة حق القبول او رفض ذلك، ففي حالة القبول يتم الاتفاق وفي حالة وقوع الخسارة يتحملها صاحب رأس المال وهو البنك ما لم يثبت أن المؤسسة أخلت في شروط استخدام رأس المال، ولا تحصل المؤسسة على شيء إطلاقا مقابل جهدها وعملها في مجهودات المالكين والعمال، وهذا ما يجعل البنك حريصا على اختيار المؤسسة المضاربة وفق دراسات دقيقة ويجعل المؤسسة حريصة على تحقيق الأرباح لتنال عائد مقابل ما بذل من مجهودات وتحافظ على استمرارية نشاطها.

كما أن أسلوب المضاربة يتيح فرصة كبيرة للمؤسسات المصغرة وهذا بتمويل عملياتها الاستثمارية وفك اختناقات التمويل التي تتعرض لها هذه المؤسسات.[3]

ثالثا: التمويل بالمرابحة

1.تعريف المرابحة: هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه. [4]

2.أهمية المرابحة في تمويل المؤسسات المصغرة: إن صيغة المرابحة تتيح للمؤسسات المصغرة والصغيرة مرونة أكبر في التمويل فالسلعة المطلوب تمويلها يتم شراؤها من طرف البنك من السوق بناءا على طلب

---

(1) محمود المرسى لاشين، "**من أساليب التمويل الإسلامية التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة**، الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص05.

(2) مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري**"، مجلة المشكاة، 2017، ص 137.

(3) رابح خوني، حساني رقية، **آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.

(4) مطهري كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 136.

المؤسسة ويضعها تحت تصرفها مقابل الاتفاق على هامش ربح يضاف على ثمن الشراء، ويتم تسديد حسب المدة المتفق عليها كما أن هذه الصيغة تتيح للمؤسسة وفرات مالية تستخدمها في شؤون أخرى.[1]

حيث تستطيع المؤسسات المصغرة بمقتضى هذه الصيغة الحصول على احتياجاتها من الآلات والتجهيزات المختلفة والمواد الأولية حيث تهتم هذه الصيغة بتمويل شراء الوحدات الإنتاجية أو شراء المواد الخام ومستلزمات التشغيل التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية.

رابعا: التمويل بواسطة بيع السلم والبيع الآجل

1.تعريف بيع السلم وبيع الأجل:

- **تعريف بيع السلم:** يعرف على أنه بيع آجل بعاجل حيث يتم دفع المبلغ مقدما من قبل المشتري بينما يؤجل فيه تسليم السلع إلى وقت لاحق.[2]

- **تعريف بيع الأجل:** هو عملية بيع السلعة بثمن يتم دفعه في وقت لاحق وهذا الثمن يكون أعلى من الثمن النقدي، حيث يتم تسليم السلعة مقابل تأخير دفع الثمن.

2- أهمية بيع السلم والبيع الآجل في تمويل المؤسسات المصغرة:

- إن تطبيق عقد السلم يتيح للمؤسسات المصغرة الحصول على سيولة نقدية فورية متمثلة في الثمن الذي تقبضه عند التعاقد مقابل التعهد بتسليم السلعة المتفق عليها بعد فترة من الزمن حيث أن التمويل النقدي من خلال المستهلكين الذين يحتاجون الى منتجات هذه المؤسسات بدفع ثمن مقدما يتم استخدامه من قبل المؤسسة المنتجة في شراء مستلزمات التشغيل.
- التمويل العيني الذي تقدمه المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات المصغرة وذلك بتقديم الخدمات النقدية إلى المؤسسات المصغرة والصغيرة من اجل صنع بعض أجزاء ما تنتجه المؤسسة الكبيرة، حيث تقوم المؤسسة المصغرة بدور الصناعات المغذية للمؤسسات الكبيرة.
- يعطي البيع الاجل فرصة للمؤسسة المصغرة للحصول على التمويل لشراء المواد الخام أو السلع الوسيطية التي تحتاجها في إنتاجها، ويتوجب على المؤسسة التوازن بين الشراء نقدا بسعر الحالي أو الشراء بسعر

---

(1) خواني ليلى و شعيب بغداد، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

2 بوساق أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

الاجل، إذا اختارت الشراء بسعر اجل فإنها تحصل على تمويل قصير الاجل يتناسب مع قدرتها المالية والتغيرات المتوقعة في أسعار السوق، يجب الانتباه الى أن السعر الأجل في عقد البيع الإسلامي لا يحتوي على استغلال.

والجدول رقم (08) يوضح فروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل البنكي[1]

الجدول رقم (08): مقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.

أوجه الإختلاف	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
طبيعة المعاملات	يقوم التمويل الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا.	يقوم التمويل التقليدي في معاملاته على أساس النظام المصرفي العالمي وهو نظام الفائدة (الربا).
الربح	ارتباط ربح الممول في جميع الصيغ والأساليب التي تقوم عليها بالملكية والمشاركة في نتائج العمليات الاستشارية.	يقوم الربح في الصيغ الربوية على الوساطة الاستغلالية بين المستثمرين وجهات الفائض المالي ولا ترتبط الزيادة بالنتيجة الربحية للمشروع.
العدالة التمويلية	ارتباط التمويل الإسلامي بالتوزيع التوازني للثروة لذلك يوجه هذا التمويل لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون شروط مجحفة ولا ضمانات مرهقة وهو ما يساهم في العدالة وتكافؤ الفرص.	يوجه هذا التمويل إلى الأغنياء، ومؤسساته في البنوك للأغنياء واصحاب الاملاك التي تكون محلا للرهون والضمانات وبالتالي لا يساهم في العدالة ويزيد الفوارق.
صيغ التمويل	تتنوع الصيغ التمويلية لتلبي حاجات كافة طبقات المجتمع مع موافقتها للشريعة الإسلامية.	تستخدم في التمويل التقليدي صيغة واحدة للتعامل مع مختلف العملاء وهي القرض بفائدة مهما اختلفت مسمياتها.
النتائج البعدية	اقتصاد حقيقي قائم على التعامل في	تكريس الثروات والنمو الغير متوازن

[1] بوساق أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

	السلع.	في قطاعات الاقتصاد.
هدف التمويل	في هذا النوع من التمويل يكون للعمل تأثير في إنماء أعمال الممول.	لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي.
العلاقة مع العملاء	العلاقة الناشئة بين الطرفين هي علاقة مشاركة ومتاجرة بالإضافة الى انه في ظل هذا التمويل تراعي ظروف المؤسسات المصغرة المتعثرة.	علاقة دائن بمدين بالإضافة الى الارتباط الضعيف والمؤقت ولا تراعي ظروف المؤسسات المصغرة المدينة وبالتالي العجز على الرهن.

المصدر: بوساق أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

المطلب الرابع: الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات المصغرة

الفرع الأول: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أولا: نشاة وتعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

تم انشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وفقا للمرسوم التشريعي رقم 94\09 المؤرخ في 26 ماي 1994، والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الاجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، وقد حدد قانونه الأساسي من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 94\188 المؤرخ في 26 جويلية سنة 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين على البطالة، ويعمل الصندوق تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وب 13 وكالة جهوية و48 وكالة ولائية.

وقد تطور دور الصندوق الوطني للتامين على البطالة على مراحل ، من خلال تكليفه سنة 1998 بإعادة ادماج العمال المسرحين في ميدان التشغيل، عن طريق فتح مراكز تكوين وتوجسه واستشارات والمتمثلة في مركز دعم العمل الحر، مركز البحث عن العمل ومركز تكوين تحويلي ، ليأخذ الصندوق في سنة 2003 منحنى جديد من خلال تكليفه بدور جديد يتمثل في إمكانية تقديم الدعم المالي لإعادة ادماج البطالين في ميدان التشغيل ، من خلال دعم انشاء مؤسسات مصغرة فبمقتضى المرسوم الرئاسي 03\514 المؤرخ في

30 ديسمبر 2003 والمتعلق بدعم احداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين خمسة وثلاثين وخمسين سنة.[1]

ويعرف منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 على أنه: "مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي) تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي".[2]

ثانيا: الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

يقدم هذا الجهاز الجديد للتكفل بالبطالين امتيازات عديدة تتمثل في الآتي:[3]

- تقديم اعانات مالية تتمثل في قروض بدون فوائد بالإضافة الى قروض بنكية بأسعار فائدة منخفضة؛
- الامتيازات الجبائية خاصة في مرحلة انجاز المشروع، من حلال اعفاء المستثمر من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات المرتبطة مباشرة بإنجاز المشروع، واعتماد تعريفات جمركية مخفضة بالإضافة للإعفاء من حقوق الملكية بالنسبة للإقتناءات العقارية؛
- يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بتمويل المشاريع المنشأة من طرف البطالين بالاعتماد على صيغة التمويل الثلاثي والتي تتكون من المساهمة المالية الشخصية لصاحب المشروع، قرض بدون فائدة يمنحه الصندوق الوطني للتامين على البطالة، قرض بنكي بسعر فائدة مخفض، ومضمون جزئيا من طرف صندوق للكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق السياسة الدولة في مجال محاربة

---

(1) صحراوي ايمان، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو ، يوم 28 نوفمبر 2019، ص ص914–915.

(2) من موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx تم الاطلاع عليه في 2024/04/18 على الساعة: 17:06.

(3) صحراوي ايمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 915.

البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، والدعم موجه لفئة البطالين أو الذين لديهم عمل غير دائم والذين ليس لهم دخل، ويشمل ذلك المرأة الماكثة بالبيت والتي تريد القيام بنشاط منزلي يضمن لها مدخولا، وبالنسبة لصيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المستفيد، وتنظيم الوكالة يتركز على مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية .و لقد تم استحداث أسلو ب جديد للقرض المصغر دخل حيز التطبيق سنة 2005، وتم تكليف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر به، إذ تتولى الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر، الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة، إذ تمنح الوكالة خطين من القروض، فالأول هو بقيمة 400.000,00 دج في مجالات استثمارات متعددة تضم فروع الصناعة الغذائية بما فيها قطاعي الفلاحة والصيد البحري، والثاني بسلفة قيمتها 30.000 دج للحصول على مواد أولية موجه بالدرجة الأولى للصناعة الغذائية التقليدية، وهذه السلفة موجهة للنساء الماكثات في البيوت اللاتي يمارسن مهنا تقليدية، كصناعة العجائن بأنواعها وصناعة الحلويات، وما إلى ذلك؛ إذ إن هذه السلفية تسترجع من دون فائدة في مدة قدرها 15 شهرا، فيما قد تم رفع 1قيمة هذه الأخيرة إلى 100.000 دج ابتداءً من سنة 2011.[1]

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

من مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:[2]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد انشطتهم لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛
- ابلاغ المستفيدين الذين اهملت مشاريعهم في الوكالة، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛

---

(1) بوزيان الرحماني هاجر، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق المؤسسات الصغيرة ومحاربة البطالة بالجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (04)، العدد (02)، 2016، ص ص 178-179.

(2) من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions / تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/18 على الساعة: 19:20.

- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛
- تنظيم المعارض معرض \بيع الجهوية الوطنية لمنتجات القرض المصغر.

ثالثا: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

من أهداف التي تسعى إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي:[1]

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن، لاسيما الفئات النسوية.
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الاصلية من خلال ابراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الاندماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ انشطتهم لاسيما فيما يتعلق في تمويل مشاريعهم ومرحلة الإستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض \ بيع.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أولا: تعريف ونشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

(1) من موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/18 على الساعة: 19:24.

من أجل دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت السلطات الحكومية في الجزائر بإنشاء مجموعة من الوكالات التي أدت دورا كبيرا في تنشيط عملية الاستثمار، منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (لونساج) التي تحولت حاليا للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

وعرفت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (اونساج سابقا) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بأنها: هي هيئة عمومية أنشئت عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات، ويعتبر الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والتي تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة والحاملين لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.[1]

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 20- 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها بتسمية "**الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**".[2]

وفي جوان 2023 أعلن تحديث جديد للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية **ANADE** بهوية وشعار جديدين باللغة الانجليزية **Agency National Entrepreneurship Support and Development (NESDA)** يعكسان توجهها الجديد وتحويلها إلى أداة اقتصادية بامتياز.[3]

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

هنالك العديد من المهام:[4]

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- التكفل بتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها العانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

---

(1) من موقع وزارة الصناعة: https://www.mdipi.gov.dz/ تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/19 على الساعة: 19:35.

(2) الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد9، (79) 2020.

(3) من الموقع: https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/nesda/ تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/04/19 على الساعة: 20:01.

(4) الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد 54/09/10، 2003، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المادة 6، ص06.

- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم؛
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار؛
- تشجيع كل أنشطة الأعمال والتدابير الأخرى ال ارمية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج تكوين والتوظيف الأولي؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
- تقديم الاستشارات ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب والتعبئة؛
- تقديم عالقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية، يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.

المبحث الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه تمويل المؤسسات المصغرة

تعتبر المشاريع المصغرة على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن من بين الوسائل التنموية الناجعة، نظرا لتجارب العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصاديتها من خلال الاعتماد عليها، حيث تعتبر من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة وبالرغم من ذلك لا تزال هذه المشاريع تعاني العديد من المشاكل التي تعيق نشاطها الاقتصادي وتحد من إمكانية استمرارها.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات المصغرة

تواجه المؤسسات المصغرة العديد من المشاكل التي تعيق نشاطها الاقتصادي وتحد من إمكانية استمرارها، نذكر منها ما يلي:

- **صعوبات تخص الإدارة:** إن الادارة الجزائرية كغيرها من الإدارات في الدول النامية تعاني من بطء الإجراءات وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية، من تعقيد الاجراءات الادارية وارتفاع البيروقراطية يتسبب في تعطيل المشاريع الاستثمارية.[1]
- **مشاكل العقار:** يعتبر مشكل الحصول على مكان ملائم لإقامة مشروع من أكبر العراقيل التي تعترض المؤسسات المصغرة.
- **تحدي التجارة الإلكترونية:** في ظل زيادة عدد مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر، حيث ينعكس ذلك على إمكانية جمع المعلومات الأولية عن العملاء وزيادة مصادر المعلومات والتسويق المحلي والدولي من خلال الإعلان والتعرف على رغبات الزبائن.
- **تحدي المنافسة الحادة:** إن المستثمرين فقدوا العديد من الفرص في السوق المحلية نتيجة العولمة وغزو منتجات الدول المتقدمة والأسواق المحلية والدولية وكذلك أصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة أن تجد مكانا آمنا في ظل هذه الظروف لتسويق منتجاتها.[2]
- **متطلبات البيئة:** إذا كان المؤسسات المصغرة والصغيرة لا يشغل بال اصحابها سوى الاهتمام بمراحل المنتج النهائي ولا يعطي الاهتمام بسلامه البيئة فإن الاعتبارات البيئية تحتم عليه الاهتمام بمخلفات العملية الإنتاجية وبالتالي فهي تخضع لأحكام قانون حماية البيئة لذا تلتزم بإجراء دراسة لمدى تأثير مشروعها على البيئة وتقديم موجز على ذلك، فقد تسبب اضرار على الصحة العمومية أو قد تتسبب في المساس براحة الجوار، لذلك لابد لها الحصول على ترخيص من الجهات المتكلفة بحماية البيئة.
- **تحديات معرفية:** تواجه الصناعات الصغيرة في الاقتصاديات النامية تحديات الاقتصاد الجديد والاقتصاد المعرفي وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وفيه المعلومات وتكنولوجياتها هي التي تحدد وتشكل أساليب الإنتاج وفرص تسويقية والأمر يعني التحول من عصر

---

(1) كرليفة سامية، "**أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري،2019، جامعة تيزي وزو، ص 195.

(2) داودي فاطمة الزهراء، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني واقع تحديات وآفاق**"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، 25 /04/ 2016، ص ص 13- 14.

الصناعة إلى عصر الاقتصاد القائم على المعرفة، ومن التحديات المعرفية التي تواجهها المؤسسة المصغرة أيضا ما يلي:

- ✓ نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة للمشروعات الصغيرة اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.
- ✓ عدم وجود معلومات كافية عن المصادر المناسبة لاستيراد المواد الخام وهو من المعلومات المتغيرة التي تحتاج لجهة متخصصة تتمتع بالثقة لكي تساعد المشروعات.[1]

- **صعوبات تسويقية:** تتمثل أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات المصغرة في مجال التسويق ما يلي:
  - انخفاض الامكانيات المالية للمؤسسات المصغرة والمتوسطة مما يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات كافية عن اسواق الوطنية وأذواق المستهلكين.
  - تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لجودتها ونوعيتها الرفيعة.
- **بساطة الهيكل التنظيمي:** إذ يقوم صاحب المصنع بالإدارة لتخطيط الإنتاج والتسويق وإجراء العمليات المالية والحسابية.
  - نقص الخبرات الإدارية وعدم كفاية مواجهة المتغيرات الاقتصادية.
  - عدم الفصل بين الإدارة والملكية.
  - عدم الاستعانة بالخبرات وامتناع أصحاب المصانع الصغيرة على تلقي الخدمات الإدارية والتخطيطية.[2]

المطلب الثاني: التحديات التمويلية التي تواجه المؤسسات المصغرة

الفرع الأول: التحديات التمويلية من وجهة نظر المؤسسات المصغرة

- تواجه مشاريع الصناعات الصغيرة صعوبات عديدة في الحصول على التمويل من المصادر الخارجية وفي مقدمتها صغر حجم المشروع الذي يجعل من الصعب الحصول على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها: [1]

---

(1) مسعد جلال، "**أثر الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري 28/ 11/ 2019 جامعة تيزي وزو، ص181.

(2) كمال كاظم جواد وكاظم احمد البطاط، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2016، ص44.

- ✓ ارتفاع احتمالات المخاطرة.
- ✓ عدم وجود بنوك ومؤسسات مالية متخصصة لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة.
- ✓ وجود تأثير واضح لمعاملة البنوك للمؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة، حيث تحظى المؤسسات الكبيرة بالاهتمام والامتيازات المالية دون المؤسسات الصغيرة.

- عدم التمويل اللازم لشراء الأصول الثابتة والمتداولة، فهذه المؤسسات من وجهة نظر مصرفية لا ترقى لان تكون مشروعا لبنك، وتزداد حاجة المؤسسات الصغيرة والمصغرة الى البنوك إذ ليس باستطاعتها اللجوء الى البورصات والأسواق المالية خاصة في الدول النامية.[2]
- ضعف القدرة الذاتية على التمويل بالنسبة للمؤسسات المصغرة.
- عدم كفاءة الإدارة المالية في المؤسسات المصغرة الجزائرية.
- مطالبة المؤسسات الصغيرة والمصغرة بضمانات كبيرة قد لا تتوفر لدى أصحاب هذه المؤسسات مقابل منح قروض ذات حجم محدود.
- انخفاض رأس المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي قلة الاعتماد على المدخرات في مجال التمويل وصعوبة الدخول إلى الأسواق المالية إن وجدت. [3]

كما هناك تحديات تمويلية أخرى التي تواجه المؤسسات المصغرة وهي:

- **الشروط التي تفرضها البنوك:** تمثل العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقطة ضعف النظام المصرفي الجزائري وتعد قيود التمويل بالذات أهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات سواء في مرحلة الإنشاء، الإنطلاق والتوسع، رغم الإصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي في الجزائر منذ 1990، ومن الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات تلك المتعلقة بالشروط البنكية:
  - ✓ طول مدة معالجة الملفات؛
  - ✓ اختلاف النسب المصرفية من بنك لآخر؛
  - ✓ سياسة القواعد الاحترازية والحذر التي تطبقها البنوك؛
  - ✓ قروض الاستغلال الممنوحة ضعيفة بالنسبة لبعض النشاطات الصناعية؛

---

(1) كمال كاظم جواد وكاظم احمد البطاط، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

(2) كرليفة سامية، **مرجع سبق ذكره**، ص 192.

(3) نوى نور الدين،"**دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من 2000-2013**"، مجلة المتخصصة، المجلد 04، العدد 03، الجزائر 2013، ص ص 335-336

- ✓ محدودية أنماط تمويل الاستثمار.[1]

وتلجأ هذه المؤسسات إلى القطاع غير رسمي للحصول على التمويل اللازم عبر قنوات غير رسمية في ظل محدودية ضماناتها وعدم تسجيل أغلبها قانونيا خاصة تلك العاملة في الصناعات الحرفية، أين يمكن تجاوز هذه العقبة من خلال المعرفة الشخصية بين مقدم التمويل وطالبه، إلى جانب اللجوء إلى المدخرات العائلية، وكلها لا تتطلب تكاليف لتغطية المعاملة المالية التي تتم بسهولة وتتميز بعدم مركزيتها، وهو ما يفسر النسبة الكبيرة التي يغطيها التمويل غير رسمي من السوق المالي الجزائري والتي تبلغ 70 % وهو ما يشير إلى تسرب نسبة كبيرة من الأموال وبقائها خارج دائرة الاقتصاد المنظم غير قادر أو غير الراغب في الحد من القطاع غير رسمي، ووجود متنفس للمؤسسات المصغرة للحصول على التمويل الضروري لممارسة أنشطتها، وهو ما يساهم أكثر في ترسيخ القطاع غير رسمي وضياع المزيد من الأموال التي كان من المفروض توزيعها ومنحها لهذه المؤسسات عبر طرق رسمية.[2]

الفرع الثاني: تحديات تمويل المؤسسات المصغرة وجهة نظر هيئات الداعمة لها

سنذكر أهم التحديات التمويلية التي تواجهها المؤسسات المصغرة لدى الهيئات التي تم ذكرها سابقا.

1. التحديات التمويلية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANEGM:

- **عدم وجود إطار رقابي موحد:** أي لا يوجد إطار رقابي يحكم عمل مختلف الجهات المقدمة لتمويل الأصغر حيث أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تخضع لوصاية الضمان الوطني في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها إلى سلطة و إشراف بنك الجزائر، هذا الأمر من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير قطاع التمويل المصغر في الجزائر.
- **سوء تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تتبع الوكالة منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساساً على المديرية العامة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي تشرف عليها الوكالة منها:
  - ✓ تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر،

---

(1) عياش وريدة، "**الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية – الجزائر انموذجا**–"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد(19) العدد(02)، 2018، ص172.

(2) سعيود محمد الطاهر، "**المركز القانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد(03)، العدد(01)، 2020، ص367.

- ✓ صعوبة الإجراءات الإدارية وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية وكثرة التعديلات عليها،
- ✓ ضعف التأهيل لنسبة للكوادر البشرية والعاملين في هذه الوكالة.

- عدم وجود مؤسسات مالية جزائرية مختصة في التمويل الأصغر.

2. التحديات التمويلية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية:

- تجاوزات بعض مديري فروع الوكالات لدعم وتشغيل الشباب كالموافقة على تمويل عمليات شراء عتاد يخص بعض المشاريع دون توفر مقاييس في ملفات المستخدمين.
- عدم قدرة الشباب على دفع المساهمة الشخصية في المشروع.
- عدم تسديد الشباب أصحاب المشاريع الاستثمارية أقساط الديون في الآجال المحددة قانونا.
- إفلاس الكثير من المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة سبب عجزا ماليا لتمويل مشاريع جديدة.
- تحويل فئة من القروض الممنوحة إلى غير الوجهة المقررة لها ما دفع الوكالة إلى تمويل أصحاب تلك القروض إلى العدالة.
- تماطل البنوك التي تساهم في تموين المؤسسات المصغرة في منح التمويل اللازم رغم الاتفاقية التي تربطها بجهاز الوكالة والدولة.
- تجميد بعض المهن الحرة ذات الطابع المحلي من طرف باعتبارها غير مجدية وغير خلاقة لمناصب الشغل والثروة.
- محدودية المؤسسات في الجزائر التي توفر العتاد في مختلف الميادين.[1]
- بعض الشباب استفادوا من الدعم والتمويل لتأسيس المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة ولكنهم حولوا تلك الأموال إلى غير الوجهة التي وجدت من أجلها ما طرح مشكلة مصداقية الشباب في محاولة العمل وخلق مؤسسات فاعلة اقتصاديا وأثر على الوكالة التي تعتمد على النتائج المحققة من طرف هذه المؤسسات حتى تضمن عودة الأموال التي منحتها لتمويل مشاريع جديدة أخرى.[2]

بالإضافة إلى هذه التحديات، نذكر تحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة من وجهة نظر هيئات أخرى كالآتي:

---

(1) شريفي لويزة، **مرجع سبق ذكره**، ص651-652.

(2) سباش ليندة، "**واقع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الإقتصادية دراسة في مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في التنويل ودعم التنمية بالجزائر الفترة من 2010 إلى 2016**"، مجلة السياسة العالمية، العدد (02)، 2017، ص22.

- **صعوبات الولوج للقروض البنكية:** ونجد من ضمن التحديات التي تعترض البنوك في تمويلها للمؤسسات المصغرة ما يلي:
  - ✓ عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية.
  - ✓ ارتفاع درجة المخاطرة وسياسة سعر الفائدة.
  - ✓ غياب سوق مالي ممنوح يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل.
- اكتفاء البنوك الجزائرية الاساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة وانه تجاوز الأساليب والتقنيات الكلاسيكية لدى الدول المتقدمة، خصوصا وأنه توجد العديد من الدول التي تحولت في طور التحول الى اقتصاد السوق اين اصبحت تسود ثقافة اقتصاديات وأسواق رأس المال لاقتصاد الاستدانة ومن ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل اقتصاد الاستدانة أصبحت اليوم محدودة الاستعمال.
- غياب سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المطلب الثالث: عوامل نجاح المؤسسات المصغرة

على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتمكن من حيازة بعض الصفات حتى يمكن لها النجاح والتفوق على غيرها في مجال عملها وهذه العوامل التالية يمكن أن تساعد المؤسسة على النجاح.[1]

1. **صفات المدير الناجح:** إن المؤسسات الناجحة تنطلق من كون مديرها تتمثل فيه بعض الصفات الضرورية لنجاح المؤسسة في حد ذاتها، فالمدير الناجح يعني أنه قادر على قيادة المؤسسة بشكل جيد نحو النجاح لما يمتلكه من صفات ويتميز بخصائص، بحيث لديه القدرة على المزج بين المسائل التي تصعب على غيره من أجل السير بالمؤسسة إلى بر الأمان في سوق شديد المنافسة.
2. **الخصوصيات التنظيمية:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحقق نجاحا عادة بتنظيم غير مركزي و تساهمي، و تعرف تغيرات تنظيمية متعددة وهيكلة وظيفية، وهي في اتصال مباشر ومستمر مع التكنولوجيا الجديدة لتسيير الإنتاج، وتعتمد في ذلك على التقنيات الحديثة، كما تستعمل أدوات رسمية ومؤشرات التسيير الاستراتيجي والتكنولوجيات الحديثة والاتصالات، حيث أن أغلبها لها موقع انترنت و تستعمل البريد الإلكتروني في الاتصال الداخلي و الخارجي.

---

(1) مدخل خالد، "**التأهيل كآلية لنطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة الجزائر2005-2010**-"، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 45-47.

3. **قوة العلاقة بالقوى التنافسية:** تتوصل المؤسسة إلى تحقيق وضعية تنافسية ملائمة مع القوى التنافسية (زبائن، موردون، الدخلاء الجدد إلى القطاع، السلع البديلة، إضافة إلى المنافسين المباشرين في القطاع)، وبالنسبة للمؤسسات المصغرة، فإن النمو الذي تحققه يعود في جزء منه إلى يقظتها الدائمة للتفاعلات التي تحيط بها، و تقربها من القوى التنافسية لمعرفة طريقة مواجهتها.
4. **آليات إدارة متكيفة مع التطور:** إن نجاح المؤسسات إذا ما أريد له الاستمرارية فإنه يستند على وجود قابليات استيعاب و فهم جيد للتطور مرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية، وتعتبر هذه الآليات كونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، وإن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال.
5. **الحصول على عاملين أكفاء وجذب متميزين والمحافظة عليهم:** إن مؤسسات قد لا يوجد لديها الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قدرات، وإن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسات.
6. **المالك والمالكون لديهم أهداف محددة:** يعرف مدير العمل أو مالكه تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل، أن هذه المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة على العديد من الأسئلة (ما هي الأهداف العامة للمؤسسة؟ لماذا وجدت المؤسسة و ماذا تخدم؟ ما هي أهداف الأفعال في الأمد القصير؟) إذا لم تكن هذه الأسئلة قد عرضت بوضوح، وأن العاملين لم تناقش معهم ولم يستوعبوها بما فيه الكفاية، فإن المؤسسة ستكون معاقة في طريق نموها و ازدهارها.
7. **المعرفة الممتازة بالسوق:** لا تستطيع مؤسسات الصغيرة بواسطة منتجاتها (السلع والخدمات) وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها، ويرى العديد من الباحثين أن العلاقة الحميمة بين المؤسسات والزبائن هي السر وراء نجاح هذه الأعمال، حيث أن هذا النمط من العلاقات يسمح للمؤسسات بتقديم خدمات شخصية تفردية، و ليس خدمات قائمة على أساس معرفة الآراء من خلال عينات محدودة أو حتى واسعة من أسواق كما هو الحال في المؤسسات الكبيرة، إن مؤسسات المصغرة لها المرونة و القدرة على تلبية احتياجات الزبائن ضمن جزء محدود من السوق والتي في حقيقتها جزء سوق أو مجموعات من الزبائن قد لا تكون جذابة للمؤسسات الكبيرة و بذلك فإن المؤسسات المصغرة لديها مبادرات وقدرات متميزة على إشباع تلك الحاجات من خلال أساليبها التسويقية الخاصة.

8. **قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز خاص:** تقدم المؤسسة وتجلب شيئا جديدا أو أصيلا للسوق، حتى لو بدت هذه السوق مزدحمة ومتخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج و التكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة، يفترض أن يكون نادرا أن يبدأ العمل دون قدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية ريادية يستطيع أن يجسدها في أفعاله وأنشطته المختلفة.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، حاولنا إجراء مراجعة للأدبيات المتعلقة بمفهوم المؤسسات المصغرة، لأن هذا الأخير يعتبر عنصرا أساسيا في اقتصاد البلد، حيث رأينا أن المؤسسات مصغرة الحجم ليس لها مفهوم عالمي، فهناك العديد من المفهومات لهذه الفئة من الأعمال في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك فإن الاهتمام بالمؤسسات المصغرة هو نفسه في جميع الاقتصاديات، إذ أن وزنهم في الاقتصاديات كبير، فهم يمثلون الحصة الأكبر من المؤسسات ويشاركون في خلق الثروة وفرص العمل.

وتتسم المؤسسات المصغرة بالهشاشة المالية بسبب نقص الموارد من مالكيها، حيث تتكون هذه الموارد غالبا من الأصول الشخصية أو العائلية للمالك، مما يؤدي هذا القصور إلى تشديد شروط وصول هذه المؤسسات إلى المصادر الخارجية وخاصة من طرف هيئات الدعم الوطنية، حيث تكمن أهمية هذه المؤسسات في دعم التنمية الاقتصادية والتخطيط المستقبلي، النابع من دورها في التوظيف.

وعلى رغم الإجراءات المتخذة من أجل تطوير وتنمية المؤسسات المصغرة في الجزائر، إلا أن هذه الهيئات لم ترق إلى ما تطمح اليوم ولم تحقق جل أهدافها التي سطرتها في بداية مشاريعها، فرغم التسهيلات أو الامتيازات المقدمة لها، إلا أنها اصطدمت في الواقع بعدة معوقات وضغوطات دفع بعض المستثمرين في هذا القطاع إلى البحث عن الربح السريع، مما يوقع المؤسسة في مشاكل وتنتهي غالبا بالإفلاس، وقصر دورتها الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة

تمهيد:

يتوقف نجاح الدراسة أو فشلها على الخطوات الإجرائية الميدانية التي يتخذها الباحث، وتبقى نتائج البحوث مرهونة على هذه المرحلة حيث تتضح أهميتها في توجيه الدراسة وفقا للأسس العلمية، وعن طريقها يستطيع الباحث تحديد أفضل الوسائل لحل إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك.

فبعد تقديم الإطار النظري للدراسة في الفصل الأول وكإسقاط على ما تم تناوله فيه، نستعرض في هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة لإنجاز الجانب التطبيقي، بداية مع إعطاء لمحة عامة حول المؤسسة محل الدراسة، ومن ثم تبيان الخطوات العلمية المنتهجة، وتوضيح الأداة المستخدمة في سبيل الحصول على البيانات المطلوبة لجمع البيانات المراد الحصول عليها بواسطة أساليب اللازمة، والتي تسمح باختبار فرضيات الدراسة وإظهار النتائج لمناقشتها، لينتهي الفصل بذكر في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

وقد تم ترتيب عناصر الفصل وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة.

المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات المصغرة.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات المصغرة.

المبحث الاول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة

من أجل التعرف على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة محل الدراسة، سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف الوكالة، مهامها وأهدافها، إضافة إلى هيكلها التنظيمي.

المطلب الاول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية المعروفة اختصارا بـ **NESDA** هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلال مالي تحت وصاية وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.[1]

2- تنظيم وسير الوكالة: تتوفر الوكالة على:

أ. **مجموعة هياكل:**

- **هياكل مركزية:** مديريات مركزية، مفتشية عامة.
- **هياكل محلية:** وكالات ولائية، فروع محلية يحدد اختصاصها الاقليمي بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة.[2]

ب.**المدير العام ولجنة المراقبة:**

- **المدير العام:** يعين الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة المدير العام، حيث يقوم بالمهام التالية: يقوم بتمثيل الوكالة امام الغير، يوقع العقود الملزمة للوكالة، ويمارس السلطة السلمية.[1]

---

(1) وثائق من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادة 07 مكرر، العدد 25، 7 نوفمبر 2020، ص09.

يساعده في ممارسة مهامه امين عام ومفتش عام ومستشارون قانونيون ويتم تعيينهم من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة بناء على اقتراح من المدير العام ويتم انهاء مهامهم حسب الاشكال نفسها.[2]

❖ **لجنة المراقبة:** تتكون لجنة المراقبة من أربعة 04 اعضاء ينتخبهم مجلس التوجيه لمدة سنة قابلة للتجديد، وتنتخب لجنة المقاربة رئيسها من بين اعضائها لعهدة مدتها سنة واحدة، تجتمع في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيسها ويمكنها ان تجتمع في دوره غير عادية عند الحاجة بطلب من رئيس مجلس التوجيه او نصف(2/1) اعضائها، بحضور المدير العام او ممثله.[3]

ج. **مجلس التوجيه:** يتكون مجلس التوجيه من الاعضاء الاتي ذكرهم:

- ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة.
- ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجامعات المحلية والتهيئة العمرانية.
- ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالتضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل الوزير المكلف بالتجارة.
- ممثل عن الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- الامين الدائم لصندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح اياها للشباب ذوي المشاريع.
- رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية او ممثله.

يمكن للمجلس ان يستعين بكل شخص يمكنه مساعدته في اشغاله نظرا لكفاءاته ويحضر مدير العام للوكالة اشغال مجلس التوجيه بصوت استشاري وتولى أمانته[4]، ينتخب الرئيس من بين اعضاء مجلس التوجيه لمده

---

(1) حميش يمينة، **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أية نجاعة،** مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، ص 158.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادتين 23-24، العدد 25، 7 نوفمبر 2020، ص10.

(3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادة 09، العدد 25، 7 نوفمبر 2020، ص09.

(4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادة 10، العدد 25، 7 نوفمبر 2020، ص09.

سنة واحدة ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب الاشكال والمدة نفسها، تحدد شروط العمل واجور مستخدمين باستثناء المدير العام والاطارات المسيرة بموجب اتفاقية جماعية.[1]

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الفرع الأول: مهام الوكالة

تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمهام التالية:

- تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة.
- توفير جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة حاملي المشاريع.
- تطوير العلاقات مع الشركة والجهات المعنية (البنوك، مصلحة الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي).
- تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات لتحديد فرص الاستثمار.
- تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية.
- تمويل مشاريع الشباب وابلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة.
- المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع.
- تشجيع كل الإجراءات والتدابير الرامية الى تعزيز انشاء وتوسيع الأنشطة.
- تسيير الصندوق الوطني لدعم التشغيل وربط علاقات مع البنوك لجلب تمويل خارجي.
- تنظيم دورات تكوينية للشباب لتجديد معارفهم القيمة والإدارية.
- المساهمة في انشاء مؤسسات مصغرة من شأنها فتح مناصب شغل للشباب[2]

الفرع الثاني: اهداف الوكالة

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية الى:

- تشجيع انشاء وتوسيع أنشطة انتاج السلع والخدمات من قبل حاملي المشاريع.
- تعزيز جميع أشكال الإجراءات والتدابير التي تهدف الى تعزيز روح زيادة الاعمال.
- انجاز مشاريع استثمارية تستجيب لاحتياجات المحيط.

---

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادة 19، العدد 25، 7 نوفمبر 2020، ص09.

(2) حكيم شيوطي وقويدر لويزة، "**دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع المدية في تحقيق التشغيل**"، فرع المدية في تحقيق التشغيل ص06.

- خلق مؤسسة مصغرة مناولة حول المناطق الاستثمارية الكبرى بالولاية.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ميلة

(1) من موقع الوكالة محل الدراسة: https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/nesda/ تم الطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/14 على الساعة: 22:11.

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ميلة

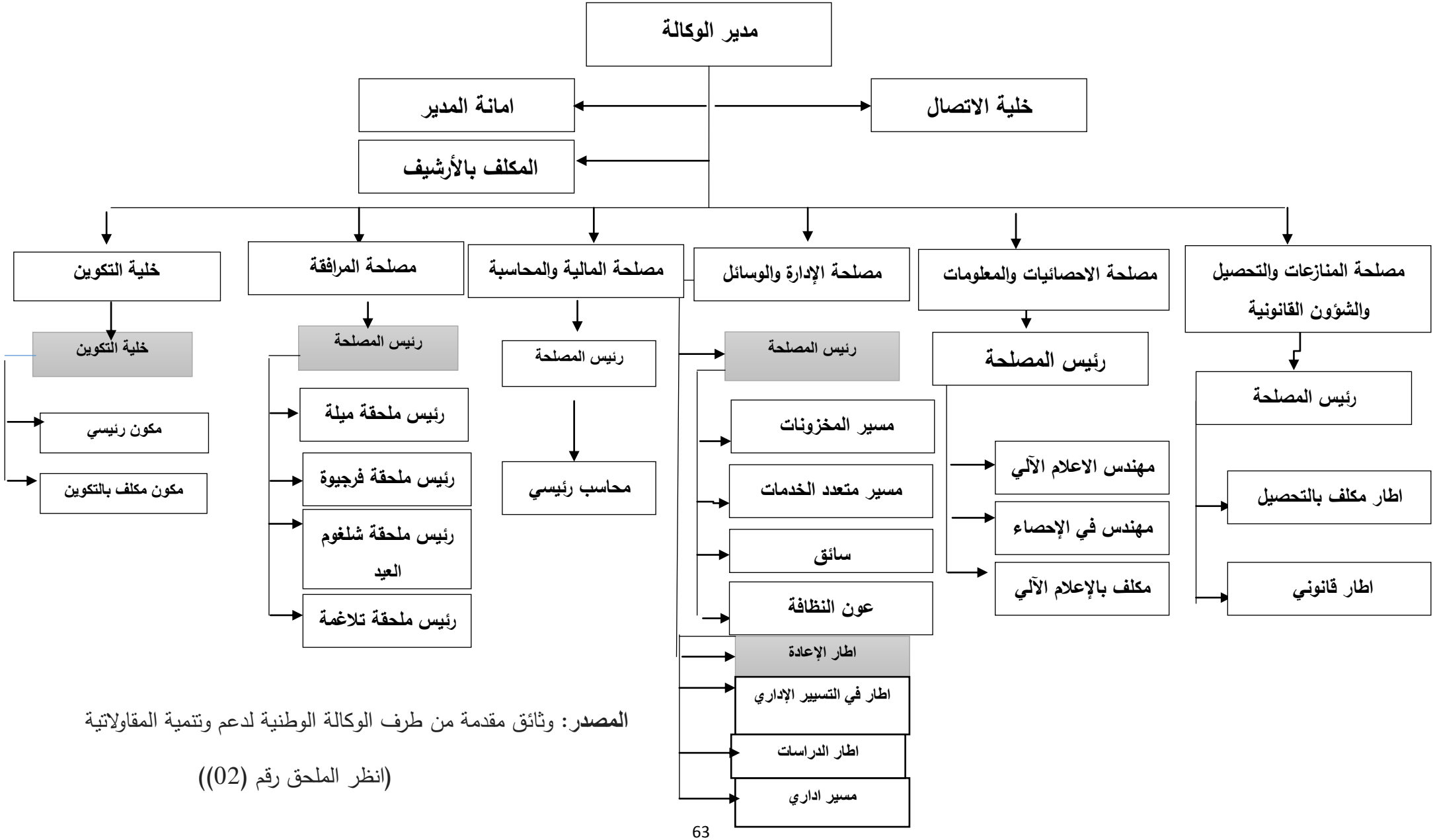

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

(انظر الملحق رقم (02))

تتكون الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة من:

1. مصلحة المتابعة وتحصيل المنازعات:

- **المتابعة:** تكون عن طريق زيارات ميدانية للمؤسسات (أصحاب المشاريع) الذين استفادو من التمويل من قبل الوكالة وتكون هذه الزيارة الى المقر الاجتماعي وهذا لمتابعة وضعية هاته المؤسسات ومعاينة العتاد، وفي حالة وجود خلل في سيرورة النشاط يقوم المكلف بتوجيه إنذارات للشاب صاحب المشروع وطلب الالتحاق عند المصلحة لاثبات حالة مؤسسته.
- **التحصيل والمنازعات:** تحصيل القروض هو خاص بأصحاب المشاريع الذين حل اجل تسديد أقساطهم وهذا بتوجيه استدعاءات واخطارهم.

وفي حال عدم تسديدهم تدخل الوكالة في حالة منازعات معهم وتسوى هذه المنازعات بثلاث (3) طرق:

التسوية الودية: بعد توجيه الاستدعاء الى الشباب ذوي المشاريع من أجل التقرب من المصلحة لتسوية الدين المترتب على عاتقهم ففي حالة:

- حلول القسط الأول: يتم توجيه الإنذار الأول.
- عند حلول القسط الثاني: يرسل له انذار ثاني.
- عند حلول القسط الثالث: فانه في هذه الحالة توجه له الوكالة آخر انذار قبل المتابعة القضائية وبعد هذه الحالات تأتي مرحلة المنازعات.

2. مصلحة الإدارة والوسائل: وتتكون هذه المصلحة من:

- **الإدارة:** تختص هذه المصلحة بإدارة الموارد البشرية فهي تسير كل ما يتعلق بالعمال كالمتابعة الدورية للعطل السنوية، متابعة الغيابات والتأخرات، الانضباط للعمال والعطل المرضية وغيرها، وكذا متابعة كل شيء يخص العمل من سجلات خاصة بالادارة، سجل أعباء الموظفين، متابعة الترقيات وسلم الاستحقاق.
- **الوسائل:** تقوم هذه المصلحة بمراقبة ومتابعة الجرد المادي للوكالة وتوفير كل الوسائل والتجهيزات المناسبة للعمل وكذا مراقبة حركة المخزونات.

3. مصلحة الارشيف: هذه المصلحة تابعة لمصلحة الادارة والوسائل تتمثل مهمتها في ترتيب وتصنيف وتخزين الوثائق الأرشيفية، الملفات الممولة والغير ممولة للحفاظ على هاته الملفات واسترجاعها عند حاجة الادارة إليها بالاعتماد على جدول يعين كل وثيقة وعمرها، ونظرا لخصوصية الملفات تبقى مدة الاحتفاظ بالملفات والوثائق إلى تاريخ تسديد صاحب الملف.

4. مصلحة الاعلام والاتصال الاصغاء الاجتماعي:

- التحضير للصالونات (جهوية، وطنية، محلية)
- ايصال المعلومات لجميع وسائل الاتصال (التواصل مع وسائل الاتصال تلفزيون، اذاعة، جريدة)
- معلومات عن كيفية الاستفادة من دعم الوكالة.
- استقبال الشباب والاصغاء لانشغالاتهم ومحاولة حلها.
- استقبال الشكاوى المقدمة للوكالة من طرف المستفيدين.
- تنظيم معارض (محلية، دولية، وطنية) من خلال استدعاء الشباب المستفيدين من دعم الوكالة للمشاركة في هاذه المعارض لعرض منتوجاتهم.
- متابعة وتحديث صفحة الوكالة (فيسبوك).

5. مصلحة المرافقة: مصلحة المرافقة هي لب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية اذ في هذه المصلحة يتم مرافقة صاحب المشروع لفكرة انشاء الى مرحلة الاستغلال.

- **مراحل المرافقة:**
- فكرة المشروع
- ايداع الملف.
- تقديم الملف امام اللجنة.
- ارسال الملف الى البنك.
- **تمويل المشروع:** بعد الموافقة البنكية يتم انشاء الملف القانوني لتمويل مشروع وبالتالي يدخل المشروع مرحلة الانجاز.
- **مرحلة الإنجاز:** يتم فيها الاستفادة من الامتيازات الضريبية والاعفاءات الجبائية.

6.خلية التكوين: من أجل ضمان نجاح المشروع المقاولاتي وسيرورته سيرورة صحيحة عكفت الوكالة على تنظيم دورات تكوينية لفائدة حاملي المشاريع في مجالات متعددة وهذا حسب منهجية المكتب الدولي للشغل. فهذا من خلال انشاء خلية تعرف بخلية التكوين ينشط ضمن هذه الخلية مكونين معتمدين من طرف المكتب الدولي للشغل في برنامج دولي للتكوين يدعى" **GERME** حسن تسيير مؤسستك" .

ويقع ضمن هذا البرنامج ثلاث برامج متكاملة كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل (03): برنامج دولي للتكوين "GERME حسن تسيير مؤسستك"

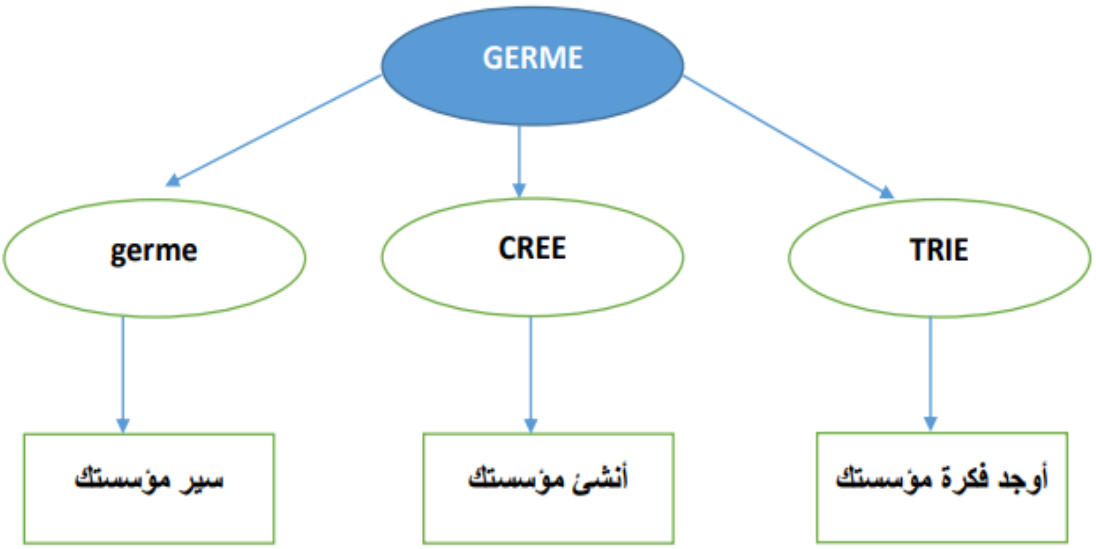

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مكوني الوكالة.

وتعنى خلية التكوين بما يلي:

- تكوين الشباب اصحاب المشاريع في المواضيع المذكورة في الشكل اعلاه.
- القيام بعملية تحسيسية اعلامية خاصة بالموضوع المقاولاتي سواء كان ذلك على مستوى المعاهد أو الجامعات.

- شارك مكوني الوكالة بمعية الأساتذة الجامعيين لتأطير الطلبة وهذا ما نصت عليه اتفاقية الشراكة بين الهيئتين **NESDA** والجامعة.
- يعمل مكونين الوكالة على نشر الفكر المقاولاتي في المجال الأكاديمي من خلال تدريس قياس المقاولاتية على مستوى المعاهد ومراكز التكوين المهني.
- كما يعنى كذلك مكونين خلية التكوين بتدريب حاملي المشاريع خاصة لطلبة انشاء مشروع مقاولاتي.

كما يكلف مكونين الوكالة عادة بتكوين اطارات الوكالة.

7. **مصلحة الاحصائيات والإعلام الآلي:** تركز هذه المصلحة على جمع وتحليل البيانات وتطوير نظم المعلومات. تتمثل مهامها الرئيسية في:

- **جمع البيانات وتحليلها:** يقصد بها المعلومات الاحصائية المتعلقة بسوق العمل.
- **اعداد التقارير والإحصائيات:** أي إعداد تقارير دورية وإحصاءات حول أداء الوكالة وبرامجها المختلفة.
- **تطوير وإدارة نظم المعلومات:** بتصميم نظم معلوماتية لدعم الادارة ويشمل ذلك إنشاء قواعد بيانات متكاملة وانظمة ادارة المعلومات.

8. **مصلحة المالية والمحاسبة:** تتشارك مصلحة المالية والمحاسبة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بشكل دوري في ضمان إدارة وفعالية وشفافية الموارد المالية تتمثل مهامها في:

- **إعداد الميزانية:** أي وضع الميزانية السنوية للوكالة.
- **المراقبة المالية:** إعداد التقارير المالية الدورية لتقديمها إلى الإدارة العليا.
- **الحصول على الاستلام:** متابعة طريقة الحصول على التمويل بالإضافة إلى تسجيلها بشكل صحيح في البيانات المالية.
- **المعاملات المالية:** التعاملات المالية اليومية الخاصة بفواتير المشتريات، تسجيلات الزبائن مثلا سونلغاز، موردو الوسائل وكذا حساب أجور المستخدمين...الخ.

المبحث الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات المصغرة

من أجل التعرف على الكيفية التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة محل الدراسة في تمويل المؤسسات المصغرة، سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى طرق وآليات تمويلها، وشروط استفادة من الجهاز ومراحل انشاء مصغرة عبر هذه الوكالة، إضافة إلى هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: طرق وآليات التمويل

1-التمويل الذاتي: يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع والجدول التالي يمثل الهيكل المالي للتمويل الذاتي:[1]

جدول (09): الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10000000	100%

المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (انظر الملحق رقم 01).

2-التمويل الثنائي: يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ويوضح كما يلي:[2]

جدول (10): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة وكالة nesda
حتى 10000000	50%	50%

المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (انظر الملحق رقم 01).

(1) من الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (انظر الملحق رقم 01).

(2) من الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (انظر الملحق رقم 01).

3-التمويل الثلاثي: يتمثل في المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة الى تمويل البنك، والجدول رقم (11) يوضح ذلك كما يلي:[1]

جدول (11): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
قيمة الاستثمار	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة NESDA	البنك
حتى 10000000	البطالين والطلبة	كافة المناطق	5%	25%	70%
	غير البطالين	مناطق الجنوب	10%	20%	70%
		مناطق الهضاب العليا والمناطق الخاصة	12%	18%	70%
		باقي المناطق	15%	15%	70%

المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (انظر الملحق رقم 01).

المطلب الثاني: شروط الاستفادة من الجهاز وكيفية انشاء مؤسسة مصغرة عبر الوكالة

1. **شروط الاستفادة من الجهاز:** يجب أن يتمتع صاحب المشروع بعدد من الشروط التالية:

- أن يتراوح عمر الشخص ما بين 18 و 55 سنة.
- أن يكون ذا شهادة أو تأهيل مهني أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أية وثيقة أخرى.
- أن يتابع التكوين المقدم له عن طريق مراكز تطوير المقاولاتية.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد.[2]

(1) من الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (انظر الملحق رقم 01).

(2) من موقع الوكالة محل الدراسة: https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/nesda/ تم الطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/15 على الساعة: 08:33.

2. مراحل انشاء مؤسسة مصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

- **الخطوة الأولى:** الولوج للموقع الالكتروني للوكالة وما تقدمه هذه الأخيرة من امتيازات إضافة الى كل المعلومات الخاصة بحاملي المشاريع لاسيما الشروط الواجب توفرها.
- **الخطوة الثانية:** التسجيل عبر الرابط **Https:promoteur.ansej.dz** وتأكيده خلال 24 ساعة التي تلي عملية التسجيل وهذا بعد استلام رسالة نصية عبر البريد الالكتروني الخاص بحامل المشروع.

يمكن لحاملي المشاريع التقدم مباشرة الى الفرع على أن يتكفل المرافق بتسجيله واتمام باقي الإجراءات.

- **الخطوة الثالثة:** خلال المراقبة الفردية وبعد تحقق المرافق من صحة المعلومات الخاصة بحامل المشروع، يشرع في إعداد الدراسة التقنو اقتصادية ومن ثم يتم ادراج الملف في النظام المعلوماتي الخاص بالوكالة، ويتم برمجة حامل المشروع للاستفادة من تكوين خاص في المقاولاتية.
- **الخطوة الرابعة:** يتم برمجة ملف حامل المشروع في أشغال اللجنة المحلية للانتقاء اعتماد وتمويل المشاريع (ccsvf).

✓ قرارات اللجنة القبول، التأجيل او الرفض.

✓ في حالة الرفض يمكن لحامل المشروع الطعن في القرار على مستوى اللجنة الوطنية للطعون.

- **الخطوة الخامسة:** يتم إيداع ملف الاستثمار المقبول من طرف اللجنة المحلية للانتقاء اعتماد وتمويل المشاريع على مستوى البنك (في حالة التمويل الثلاثي).
- **الخطوة السادسة:** بعد حصول حامل المشروع على الموافقة البنكية يشرع في الانتقاء القانوني لمؤسسته من خلال استخراج الوثائق اللازمة (السجل التجاري، شهادة الوجود، بطاقة التعريف الجبائي ....الخ).
- يقوم حامل المشروع بصب قيمة المساهمة الشخصية الخاصة به (حسب الحالة) في الحساب البنكي الذي يقوم بفتحه على مستوى البنك الذي يتكفل بتمويل مشروعه.
- **الخطوة السابعة:** ويتم فيها:

✓ اعداد الوثائق اللازمة واتمام الملف الخاص بالتمويل.

✓ تمويل المشروع وهذا يصب قيمة القرض غير المعافى PNR.

✓ استلام صاحب المشروع لأمر سحب الصك الخاص بالطلبية بعد امضاء اتفاقية التوريد مع المورد.

✓ استلام المعدات وتشغيلها.

✓ البدء في استغلال النشاط.

✓ إتمام الملف للاستفادة من قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال.[1]

المطلب الثالث: الامتيازات والاعانات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

وتتمثل في امتيازات وإعانات مالية، وهي كالآتي: [2]

1. قائمة الامتيازات الجبائية الممنوحة في اطار جهاز الوكالة:

❖ **في مرحلة انجاز المشروع:**

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
- الاعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الاعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على المكتسبات العقارية الممثلة في اطار انشاء نشاط صناعي.

❖ **في مرحلة الاستغلال:**

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات او 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداءا من تاريخ اتمامها.
- الإعفاء كامل لمدة 3 سنوات، 6 سنوات او 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU او الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين سارية المفعول.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة أعلاه يمكن تمديدها لسنتين 2 عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

2. الإعانات المالية: وتتمثل في:

- **قرض غير مكافئ:** تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و 50% حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.
- **تخفيض نسبة الفوائد البنكية:** تخفيض في نسبة الفائدة قروض الاستثمارات الخاصة باحداث او توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

---

(1) بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة بالإضافة إلى موقع الوكالة محل الدراسة:
https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/nesda / تم الطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/15 على الساعة: 09:11.

(2) من موقع الوكالة محل الدراسة: https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/nesda/ تم الطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/15 على الساعة: 13:01.

- **مدة تسديد القروض:** ويوضح الجدول الموالي مدة التسديد حسب نوع التمويل:

جدول (12): مدة تسديد القروض حسب نوع التمويل

المدة	مدة التأجيل أو الارجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير المكافئ
التمويل الثلاثي	سنة و6 اشهر	5 سنوات	5 سنوات(بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي)
التمويل الثنائي	06 أشهر	/	5 سنوات

المصدر: معطيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ميلة.

- **قرض إضافي غير مكافئ لكراء المحل:** عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير متكافئ تصل قيمته الى 500000 دج للتكفل بإيجار المحل او مكان الرسو على مستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة انتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشباب ذوي المشاريع الى التمويل البنكي في مرحلة احداث النشاطات.
- **القرض غير المكافئ الإضافي للاستغلال:** يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للاستغلال تصل قيمته الى مليون دينار 1000000 دج يمنح هذا القرض بصفة استثنائية وفق الشروط والكيفيات المحددة حسب التنظيم والتشريع وكذا الإجراءات المعمول بها.[1]

المبحث الثالث: التحديات التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل المؤسسات المصغرة

تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ميلة حزمة من التحديات المتعلقة بالمحيط السيسيو اقتصادي، وأخرى متعلقة بحامل المشروع كما أن هناك تحديات ترتبط بالجانب التنظيمي القانوني متعلقة بالإدارة، كل هذه التحديات تشكل في باطنها تحديات تمويلية تواجهها الوكالة، وفي هذا المبحث سنتعرف على هذه التحديات.

(1) من دليل خاص بإنشاء المؤسسات الخاص بالوكالة الوطنية للنفايات، من الموقع الإلكتروني:
https://www.me.gov.dz/ ص17 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/05/15 على الساعة: 15:37.

المطلب الأول: المنهجية الدراسة الميدانية

إن الدراسة الميدانية التي شملت وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ولاية ميلة اعتمدت على منهجية دراسة حالة والتي يوصى باستخدامها في مالية المؤسسة، لأنها تمكن الباحث من الاقتراب من الظاهرة المدروسة لفهمها والتعمق فيها.

الفرع الأول: عينة الدراسة

نظرا لأن موضوع دراستنا يركز على تحديات التي تواجه الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة، فقد ركزت الدراسة بصورة أساسية على الإطارات في مصالح المعنية لتمويل هده المؤسسات، و كان عدد عينة الدراسة 14 في الوكالة المعنية والذين تتوفر فيهم الخصائص المعرفية المناسبة للدراسة كونهم من حاملي الشهادات العلمية المتخصصة.

الفرع الثاني: أساليب جمع البيانات

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لموضوع الدراسة تم الاعتماد على الأساليب التالية:

1. **المقابلة:** "المقابلة هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة أو جماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين واكتشاف الحوافز العميقة والأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة"[1].

ولقد تم إجراء عدة مقابلات نصف موجهة مع رؤساء وإطارات المصالح، تم من خلالها الاستفسار حول مختلف المعلومات التي تخص الدراسة.

2. **وثائق المؤسسة:** تعتبر الوثائق من الأساليب المهمة التي تفيد في جمع المعلومات لأنها تعبر عن واقع المؤسسة، ولقد تم الحصول على وثائق من بعض المصالح في المؤسسة والتي أفادتنا بمعلومات عديدة منها معلومات حول تعريف الوكالة ومهامها، وهيكلها التنظيمي، وكذا كيفية تمويل المؤسسات المصغرة، والامتيازات والاعانات التي تقدمها.

---

[1] موريس انجرس، "**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص197.

المطلب الثاني: مناقشة البيانات

أولا: مصالح الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة

إن الجدير بالذكر أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى ولاية ميلة تضم مجموعة من المصالح سبق الإشارة اليها ونميز بين نوعين هذه المصالح، مصالح داعمة وفاعلة في تمويل المؤسسات المصغرة، وهناك مصالح لها دور آخر، وتنظيمات الوكالة وفي دراستنا هاته سوف نسلط الضوء على المصالح المعنية بتمويل ودعم المؤسسات المصغرة ومن هذه المصالح لدينا:

- مصلحة المرافقة.
- خلية التكوين.
- مصلحة المحاسبة والمالية.
- مصلحة التحصيل والمنازعات.

والشكل الموالي يوضح تداخل المصالح في تمويل هذه المصالح المذكورة في تمويل المؤسسات المصغرة:

الشكل (04): تداخل مصالح الوكالة في تمويل المؤسسات المصغرة

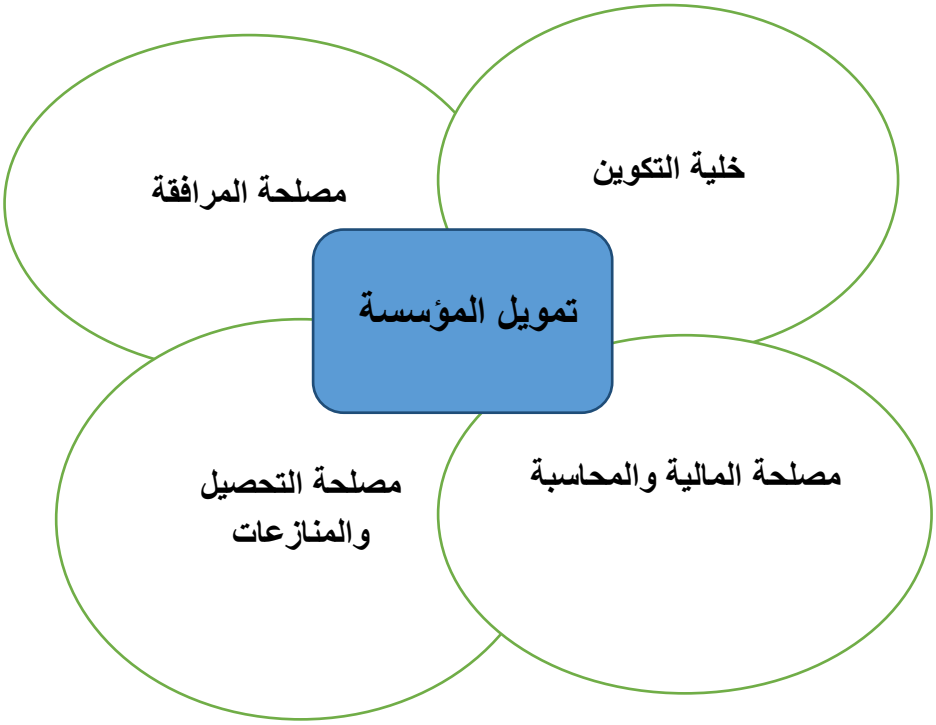

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على إطارات الوكالة.

ثانيا: المقابلة وتحليلها

قبل الشروع في تحليل المقابلة وعرض نتائجها، سنقوم بعرض جدول المقابلة التي تمت مع عينة من موظفي الوكالة يوم الخميس 2024/05/09 على الساعة 10:00-12:00، حيث اعتمدنا على المقابلة المقننة التي تضع ثلاثة محاور في كل مصلحة من مصالح المختلفة للوكالة، وتتمثل هذه المحاور في:

المحور الأول: تحديات متعلقة بالمحيط

المحور الثاني: تحديات متعلقة بحامل المشروع

المحور الثالث: تحديات متعلقة بالتنظيم

ثم بوبنا الإجابات مع العيينات الخاصة بكل مصلحة في شكل جدول كالآتي:

جدول (13): جدول المقابلة

	تحديات متعلقة بالمحيط	تحديات متعلقة بحامل المشروع	تحديات متعلقة بالتنظيم	نقاط التداخل
مصلحة التكوين	**س.1.1: ما نوع الصعوبات التي تواجهونها عند تكوين الشباب حاملي المشاريع؟** **ج1.1:** عدم الحضور الى الدورات التكوينية والمشاركة فيها، الغيابات المتكررة عند تنظيم هذه الدورات مما يؤثر على التأطير. **س2.1: ماهي الصعوبات التي تواجهونها عند تنظيم دورات تكوينية؟** **ج2.1:** غياب الشباب عن الدورات التكوينية وهذا ما يجعل المكون يضطر الى اقصائهم وإعادة الدورات التكوينية. **س3.1: ما هي التحديات المرتبطة بالمعارف المقولاتية لدى حاملي المشاريع؟** **ج 3.1:** مجموعة غير متجانسة من حيث المستوى الأكاديمي. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 03)	**س1.2: نوع التحديات المرتبطة بحامل المشروع عند تكوينه؟** **ج1.2:** - عدم استطاعة الشباب القاطنين ببلديات نائية احترام مواعيد الدورة التكوينية بسبب مشكلة النقل. - الرغبة الضعيفة لدى هؤلاء الفئة تشكل لهم مستوى تحفيزي ضعيف مما يقع على عاتق المكون عملية تحفيزية. **س2.2: نوع التحديات المرتبطة بالمعارف لدى حامل المشروع؟** **ج2.2:** عدم كفاءة المستويات الأكاديمية تصعب مهمة المكون الذي يعمل على تطوير الطرق التي توضح مواضيع الدورة التكوينية.	**س1.3: ما مدى مساعدة الشركاء المحليين في إنجاح الدورات التكوينية؟** **ج3.1:** في بعض الحالات تحتاج الوكالة من الشركاء توفير قاعات تكوينية الا أنهم لا يستطيعون توفيرها. **س2.3: ما مدى توفير الموارد البشرية للتكوين من خلال الشراكات المبرمة مع الوكالة؟** **ج2.3:** استعانة الوكالة على موارد بشرية تابعة لهيئات أخرى كمصالح الضمان الاجتماعي، مصالح الضرائب وهذا لأجل تنشيط الدورات اذ لابد على هؤلاء الشركاء الحضور لإثراء معارف حاملي المشاريع الا أن عدم تفرغهم في بعض الأحيان يحول دون ذلك. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 04)	- يعد حامل المشروع هو محور العملية الاستشارية والتمويلية للمشروع وكل تآخذ بسببه يؤثر على معالجة الملف لجميع المصالح. - هدف الوكالة يتمثل في خلق مؤسسات ناجحة ذات قيمة مضافة عالية ومن ثم إمكانية تحصيل هذه الديون الا أن ضعف فكرة المشروع وعدم نضوجها قد يؤثر على نجاح المشروع. - الفكرة المناسبة مع حامل المشروع المناسب نادرا، أين تجد الوكالة هذا التطابق بين العنصرين قد تكون فكرة مربحة الا أن حامل المشروع

		س3.2: التحديات المرتبطة بموضوع دورات التكوينية؟ **ج3.2:** عدم تلاؤم محتوى الدورات التكوينية مع جميع حاملي المشاريع وهذا راجع الى نوعية النشاط وحامل المشروع. (انظر الملحق رقم 03)		لا يمتلك المؤهلات والمعارف المناسبة لهذه الفكرة. - تعقيد الإجراءات الإدارية والقانونية بين البنوك والوكالة وبين الوكالة والشركاء أحيانا تأخذ أبعادا أخرى تؤثر سلبا على مشروعه ونجاحه.
مصلحة المرافقة	**س1.1: ما هي التحديات التي تصادفكم عند مرافقة الشباب؟** **ج1.1:** الرغبة في الولوج الى عالم المقاولاتية دون الالمام بالمجال. **س2.1: ما هي التحديات المتعلقة بالبيئة التسويقية التي قد تواجه المؤسسة المصغرة حسب رأيكم؟** **ج2.1:** - المنافسة الشديدة والتكنولوجيا. - المشكل المالي(العسر المالي). **س3.1: ما هي التحديات القانونية التي تواجه تمويل المؤسسات المصغرة؟**	**س1.2: ما هي التحديات المتعلقة بدراسة ملف حامل المشروع؟** **ج1.2:** - المعلومات الغير دقيقة للمشروع. - الاعتماد على دراسات سابقة للمشاريع. - عدم وضع أهداف للمشروع. **س2.2: ما هي التحديات المرتبطة بفكرة المشروع؟** - نقص الخبرة التسويقية وقلة العملاء المحتملين. - نقص في الميزانية.	**س1.3: ما هي التحديات التي تواجهها الوكالة مع بنوك كشركاء استراتجيين؟** **ج1.3:** - طول الإجراءات أي مدة التمويل. - التغيرات التنظيمية لدى الوكالة والبنوك. - مهام البنوك الكثيرة والمتعددة التي تؤدي الى زيادة في دراسة المشروع. **س2.3: ما هي التحديات التي تواجهها الوكالة مع مختلف**	

	ج3.1: - مشاكل العقار الصناعي. - تغيرات الطلب والتغيرات التنظيمية للنصوص القانونية للتشريعات الحكومية. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 05)	**س3.2: ما هي التحديات المرتبطة بمدى توافق حامل المشروع مع فكرته؟** - الجهل بمواكبة متطلبات السوق وبالتالي عدم تطبيق المزيج التسويقي. - اجراء دراسة حول البيئة لفهم كيفية بيع المنتجات. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 05)	**الشركاء الذين يمثلون سوقا واعدة بالنسبة للمؤسسات؟** - المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة. **س3.3: ما هي التحديات التي تواجهها الوكالة على مستوى اللجنة؟** **ج3.3:** نقص في الإمكانيات وضيق الوقت الذي لا يسمح للوقوف على مدى الانتقاء الأنسب والأمثل للمشروع. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 06)	
مصلحة التحصيل والمنازعات	**س1.1: ما هي نوع التحديات (الصعوبات) التي تجدونها عند تغطية الديون وتحصليها؟** **ج1.1:** الجهل بالمعلومات والإجراءات مع البنك المدة وكيفية انشاء مشروع. **س2.1: ما مدى استجابة الشباب حاملي المشاريع بالتزاماتهم المتعلقة بتسديد الديون؟** **ج2.1:**	**س1.2: ما هي التحديات المتعلقة بحامل المشروع وتؤدي إلى استمالة تحصيل الدين؟** **ج1.2:** - فرص العمل حيث قد يواجه الشباب حاملي المشاريع مشاكل في السوق عند ممارستهم لنشاطهم وبالتالي عدم نجاح	**س1.3: المشاكل المتعلقة بالبنك والتأمين؟** **ج1.3:** - تفرض البنوك نزاعات التأخير وزيادة الفوائد في حالة تأخر سداد الديون. - التأمين يجب أن يكون لجميع الأخطار لكن مع مرور السنوات	

	- العجز في السداد في الوقت المناسب. - اغلبية الشباب لا يستطيعون تسديد الديون أو قد يكون تعرض للإفلاس نتيجة فشل مشاريعهم. **س3.1: كيف تؤثر الظروف الاجتماعية لحامل المشروع مع تحصيل الديون؟** **ج3.1:** قد تؤدي الظروف الاجتماعية الى تحصيل الديون من ناحية الجانب الصحي، قوة قاهرة كالزلازل، حوادث المرور. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 07)	مشاريعهم. - النية السلبية لبعض حاملي المشاريع اتجاه تسديد القرض مما يضطر بالوكالة الدخول في نزاعات قضائية. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 07)	قد لا يؤمن حامل المشروع نفسه ضد جميع الأخطار، فحين تعرضه لحوادث لا تعوضه المصالح. - تواطئ بعض الموردين مع حاملي المشاريع من خلال تجسيد المشروع. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 07)	
مصلحة المالية والمحاسبة	**س1.1: ما هي التحديات التي تصادفكم عند تمويل المشروع؟** **ج1.1:** - عدم الدقة في المعلومات الشخصية حيث أغلب المشاكل التي يواجهها المحاسب عدم دقة معلومات الهوية الشخصية حيث أن هذا قد يتسبب في أخطاء مهنية. - الاطالة في الإجراءات القانونية وانتظار الحصول على التمويل (مركزيا).	**س1.2: ما هي التحديات المتعلقة بتنازل صاحب المشروع عن مشروعه بعد عملية التمويل؟** **ج1.2:** عدم القدرة على تحصيل سندات لأمر عندما يكون حساب حامل المشروع خاليا من السيولة. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 08)	**س1.3: ما مدى توفر السيولة في تمويل المشروع؟** **ج1.3:** في بعض الحالات تواجه مشاكل مع توفر السيولة من ناحية إطالة الإجراءات الإدارية التي قد تطول عملية التمويل (محليا). **س2.3: ما هي التحديات المتعلقة بالعلاقة مع البنك؟** **ج2.3:** أغلب المشاكل مع البنوك هي	

	(انظر الأسئلة في الملحق رقم 08)		مشكل تعقيدات مع الإدارة من ناحية المعلومات. (انظر الأسئلة في الملحق رقم 08)	

التعليق على جدول المقابلة وتحليله:

المحور الأول: تحديات متعلقة بمحيط الوكالة

من خلال إجابة أغلب المبحوثين في مصلحة المرافقة نلاحظ عدم وجود توازن في تمويل المشاريع بين القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، الخدمات) والواقع يبين أن النشاط المهني هو القطاع الفلاحي وهذا راجع الى الطبيعة الفلاحية للولاية وهذا بدوره جعل معظم حاملي المشاريع خاصة في الجنوبية الغربية للولاية يستثمرون هذا القطاع، كما نلاحظ عدم وجود قاعدة صناعية بالولاية إلا في بعض الدوائر كدائرة شلغوم العيد وهذا ما نجم عنه عدم وجود فرص استثمارية في مجال الصناعة وبالتالي ضعف المناولة وهذا ما أثر سلبا على أفكار حاملي المشاريع والعزوف نسبيا على الاستثمار في النشاط الصناعي، كما أن افتقار الولاية للتهيئة القاعدية أي تلك الخاصة بالهياكل القاعدية كشبكة الطرقات جعلت الوكالة تمنح مشاريع نمطية محصورة بين الأنشطة الخدماتية والأنشطة الفلاحية، بالإضافة إلى غياب التكامل بين القطاعات خلق نوع من الانحصار في نشاطات معينة فمثلا بالنسبة للقطاع الفلاحي مولت وكالة ولاية ميلة نشاط تربية المواشي، تربية الأبقار، زراعة الحبوب والخضراوات، رغم أنه هناك أنشطة أخرى تمولها الوكالة كنشاط زراعة الأشجار المثمرة، تربية النحل، أما في مجال الصناعة فمعظم النشاطات منحصرة في نشاطات الرسكلة، وفي مجال الحرف فنلاحظ نشاطات الخياطة، الحلويات، الحلاقة، الترصيص الصحي، الكهرباء المعمارية.....الخ.

من خلال إجابة مبحوث من مصلحة التكوين نستنتج أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تثأر مهمتها في طبيعة المشاريع الممولة حسب الخصائص التي تعمل من خلالها وهذه الخصائص هي التي تشكل ملامح الأفكار التي يحملها حاملي المشاريع والتي تتجسد فيما بعد الى مؤسسات اقتصادية.

وهذا ما يمكن اعتباره سلاح ذو حدين فمن الناحية الإيجابية نقول بأن القطاع الفلاحي يعتبر قطاع استراتيجي جدا لأنه يضمن الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، الا أنه في المقابل نلاحظ أن الوكالة نتيجة لسيطرة هذا القطاع لم تتمكن من تنويع النسيج الاقتصادي المحلي، كما أنه أثر سلبا على تكاملية القطاعات، فمثلا تعتبر ولاية ميلة رائدة في زراعة الخضراوات (الثوم في تلاغمة)، فاتمام الحلقة الاقتصادية يقتضي تمويل نشاط صناعي في تجفيف الخضراوات أو تعليبها أو إعادة تصنيعها وهذا ما يعزز بدوره عملية تمويل الوكالة لمختلف الأفكار والمؤسسات التي تعود بخلق منفعة مالية للولاية والوكالة بحد ذاته.

المحور الثاني: تحديات متعلقة بحامل المشروع

يعتبر حامل المشروع المقاولاتي هو محور السيرورة المقاولاتية وكذا محور المشروع المقاولاتي من وجه عام، ومن خلال إجابة أغلب المبحوثين يجد مسؤولي الوكالة أنفسهم امام تحديات تتعلق اساسا بالخروج من دائرة الافكار الكلاسيكية والتوجه نحو الافكار الإبداعية، إلى أن تميز حامل المشروع في معظم الحالات تمويل المشاريع بنمطية التفكير المقاولاتي وهذا يرجع الى ما يلي:

- ضعف التكوين المقاولاتي لحاملي المشاريع حيث أن اهتمام حاملي المشاريع المقاولاتية يعتبر حديثا نسبيا، وهذا ما انعكس على التحفيز لدى حامل المشروع وحسب بعض الإجابات من مصلحة التحصيل والمنازعات أن هدا ما نتج عنه افلاس العديد من المشاريع وبالتالي عدم قدرتهم على سداد اقساط الديون التي عليهم، ما دفع الوكالة إلى دخول معهم في نزاعات قضائية.
- نتيجة لنمطية التكوين سواء على مستوى مراكز التكوين المهني أو على مستوى الجامعة انعكس هذا على نمطيه الافكار حيث ان التخصصات المفروضة للتعليم المهني او التعليم العالي جعلت المشاريع تنصب ضمن هذه التخصصات، ما دفع ببعض الفئات تحويل القروض الممنوحة الى غير نشاط المتفق عليه.
- التحديات المتعلقة بالعنصر السابق اي المحيط السوسيو–اقتصادي خلق تحديات اخرى لحامل مشروع وهذه التحديات تتمثل اساسا في نقص الفرص المتاحة وبالتالي الافكار الاستثمارية ذات القيمة العالية.
- اعتمادا على إجابة موظفي مصلحة التحصيل والمنازعات فإن تكرار المشاريع نتيجة للأسباب سابقة الذكر، جعل تنافسية عالية وتشبع في السوق أثر سلبا على نجاح المشاريع ونموها هذا ما جعل بعض اصحاب المؤسسات يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم سواء امام البنك او الوكالة وهناك بعض المشاريع التي فشلت نتيجة لذلك ما سبب عجزا ماليه لتمويل المشاريع جديدة بالنسبة للوكالة.
- محدودية الامكانيات لحامل المشروع في معظم الحالات تسبب له توقف مؤقت عن اتمام ملفه خلال فترات متقطعة كانشاء سجل تجاري، شراء محل.. الخ.
- قيام فئة من الشباب ببيع العتاد المقدم لهم دون الانتفاع بخدماتها واستعماله للغرض الذي حصل على الدعم من طرف الوكالة من اجله.
- صعوبة توفير العتاد المطلوب في مختلف الميادين.

ولأجل محاولة التقليل من المخاطر الناجمة عن هذه التحديات اتخذت الوكالة حزمة من الاجراءات:

- ✓ توقيع اتفاقيات مع معظم الشركاء المحليين على غرار الجزائرية للمياه، سونلغاز،ADL، يهدف هذا النوع من الاتفاقيات الى مرافقه الشباب لأجل حصولهم على جزء الصفقات العمومية لمختلف المشاريع التي تنصب في القطاعات المذكورة كقطاع المياه، قطاع الطاقة ،وقطاع البناء...الخ.
- ✓ في مجال الاتفاقيات دائما وقعت الوكالة اتفاقيتين مع قطاع التعليم العالي وقطاع التكوين المهني هدفت هذه الاتفاقيات الى التحسيس وتنمية الفكر المقاولاتي لدى شريحة الطلبة وكذا متربصين التكوين المهني.

المحور الثالث: تحديات متعلقة بالتنظيم

المقصود بالتنظيم تلك العلاقة التي تربط مختلف الهيئات فيما بينها حيث يقع المشروع المقاولات في نقطة تقاطع بين مختلف الهيئات الاقتصادية والمالية مثل: (البنوك، مصالح الضرائب، السجل التجاري، غرف: الفلاحة، الحرفيين، إضافة الى المهنيين كالموثقين المحاسبين فضلا عن مصالح التأمين **CNAS ,CASNOS)**، من هذا المنطلق يجد حامل المشروع نفسه يتعامل مع كل هذه الهيئات قبل تجسيد مشروعه وهذا ما يمثل تحديا له فيما يخص استصدار حزمة من الملفات والوثائق وهذا ما يؤكده جميع المبحوثين من مختلف المصالح ويرجع هذا إلى غياب أرضية رقمية مشتركة بين هذه المصالح والهيئات وقد عملت الوكالة لتفادي مثل هكذا تداخلات وتعقيدات اثناء معالجة الملفات الى العمل بمعية هؤلاء الشركاء على وضع أسس عملية تم من خلالها إنشاء شبكة رقمية بينها وبين المصادر.

ونذكر كمثال على ذلك استصدار شهادات الانتساب لصناديق الضمان الاجتماعي **CNAS, CASNOS** بطريقة مباشرة من طرف مصالح وكالة **NESDA**، كذلك ما يلاحظ في المحيط التنظيمي الإداري ان هناك بعض الأنشطة المقننة أي أنها تخضع لتقليل خاص وترخيص من هيئات مختلفة، فإنشاء مشروع منشأة رياضية يتطلب تدخل اكثر من 10 ادارات بما فيها المصالح الامنية والحماية المدنية ومصالح البلدية والولاية إضافة الى مصالح الشباب والرياضة كل هذا يتم قبل استفادة حامل مشروع من التمويل وكذا وكل هذه الاسباب سالفة الذكر تعد تحديات بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لأجل تقليص اجل انشاء مشروع مقاولاتي.

من خلال النقاط التداخل بين إجابات المبحوثين المبينة في الجدول أعلاه يمكننا توضيح أهم التحديات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة والمشتركة بين المحاور الثلاثة وبين مختلف

مصالح الوكالة، والتي تنتهي كلها إلى تحديات ومعوقات التي تواجهها عند تمويل المؤسسات المصغرة، والتي نوضحها في الأشكال التالية:

شكل (05): درجة تأهيل حامل المشروع واستعداده المقاولاتي

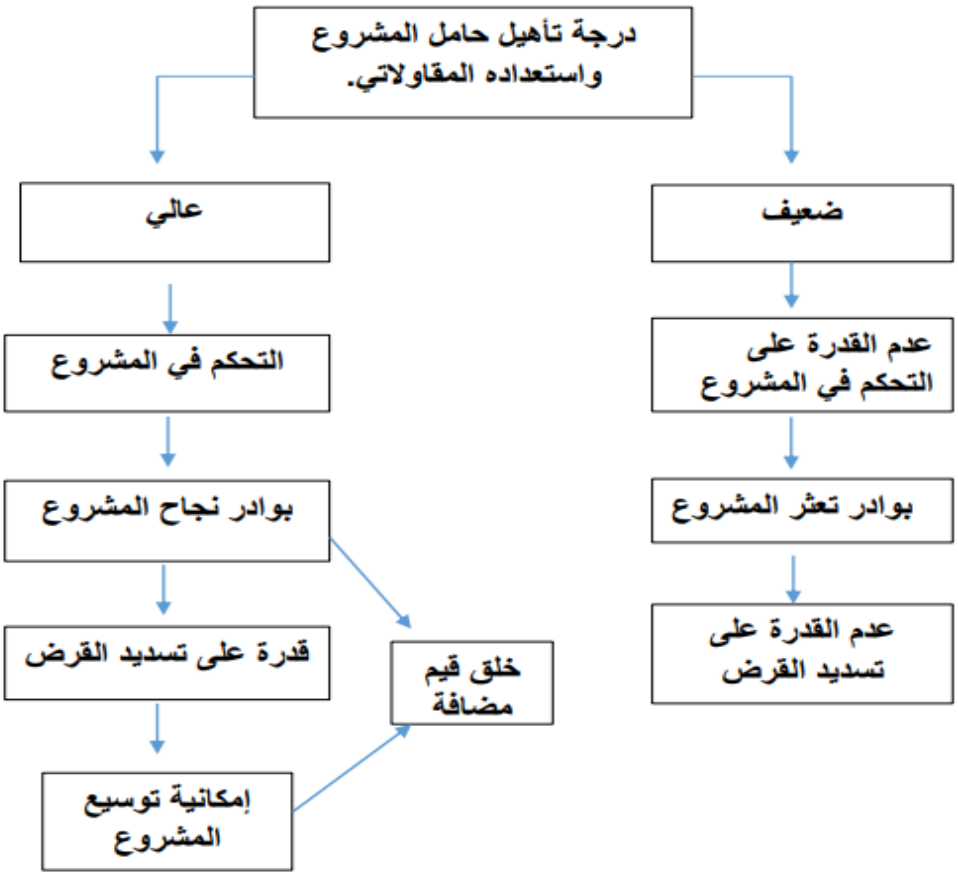

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على جدول المقابلة.

شكل (06): أثر تعاون المحيط مع هيئات الدعم وحاملي المشاريع

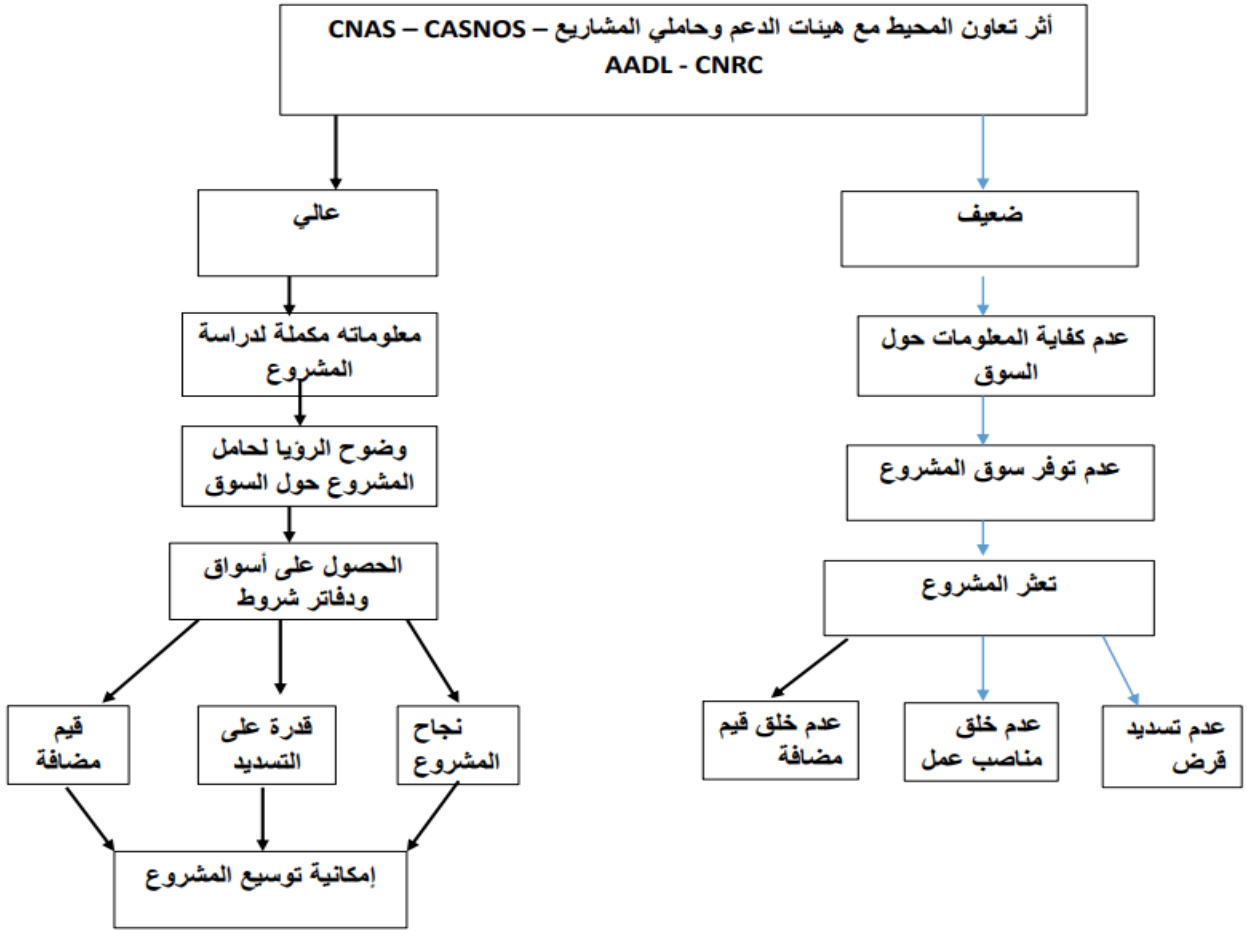

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على جدول المقابلة.

شكل (07): فكرة المشروع

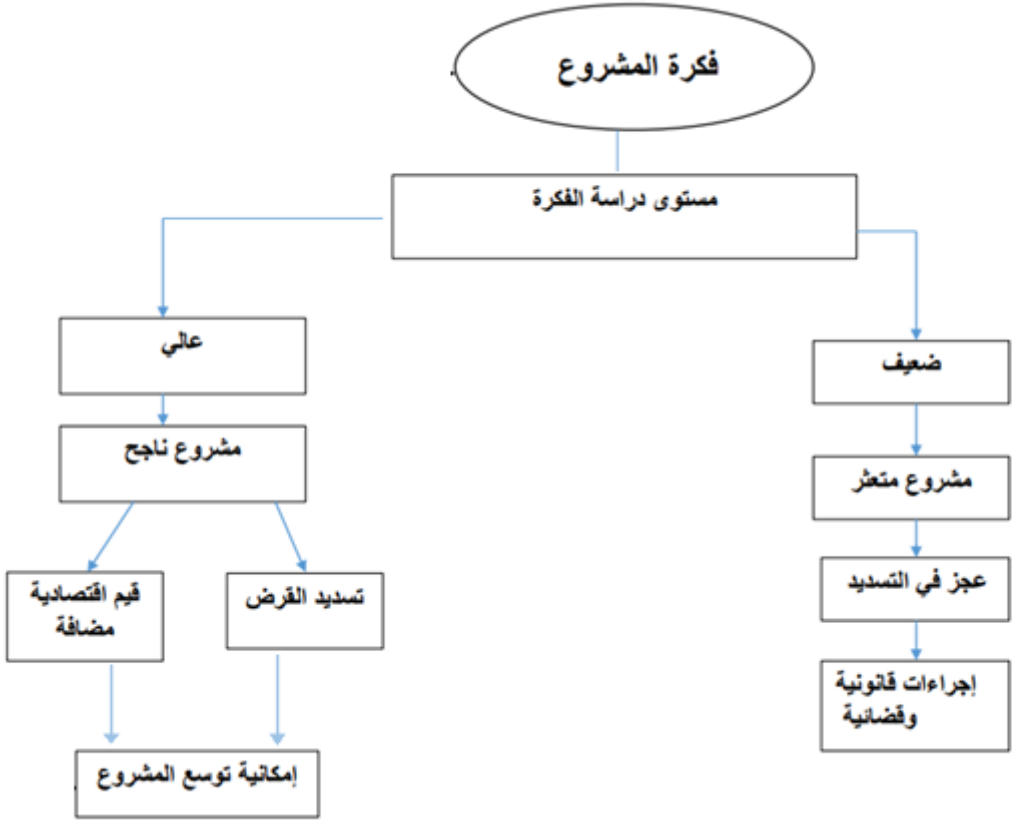

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على جدول المقابلة.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

من خلال ما تم التصريح به من طرف المبحوثين كانت النتائج متمثلة فيما يلي:

- من خلال دراستنا تبين أن أهم التحديات التي تواجه خلية التكوين هي المهارات الفنية والمعرفية لحامل المشروع فيكون أكبر تحدي أمام المكون هو تكوين الشباب قادرة على تسيير وإدارة مؤسسة تساهم في خلق قيمة المضافة للاقتصاد الوطني وبالتالي فإن الوكالة تضمن استرجاع فوائدها من نجاح هده المؤسسة لتمويل مؤسسات ومشاريع أخرى.
- أكبر التحدي الدي يواجه مصلحة المرافقة هي مرافقة ومتابعة المشروع بكل مراحله وضمان سيرورته سيرورة صحيحة وحمايته من أي فشل أو إفلاس محتمل واكتشاف أي تلاعب أو تحايل يقوم به صاحب المشروع للتهرب من سداد ديون مما يضرها في دخول في منازعات قضائية هدا من جهة أخرى يعتبر تحدي تواجهه مصلحة التحصيل والمنازعة.
- تعمل في بيئة تكتسي نوعا من التعقيد عدم تقاطع أهدافها بالضرورة مع هذه البيئة، هذه الأخيرة تتشكل من الأبعاد الثلاثة سابقة الذكر وهذه الأبعاد رغم أنها متداخلة إلا أنها ينقصها عنصر التكامل، فهي متكاملة في الواقع بدرجة ضعيفة، وهذا هو جوهر التحدي الذي تعمل في ظله الوكالة، ففي معظم الحالات نجد أن هناك تكامل بين بعد وآخر وتنافر، فيمكن أن تكون فكرة المشروع واقعية ناضجة وحامل المشروع دون مؤهلات ومستوى مقاولاتي لا بأس به إلا أن المحيط السيسو اقتصادي لا يشجع على تجسيد المشروع وفي أحيان أخرى قد تكون هناك فرص في آفاق القطاعات الاقتصادية، إلا أن هناك عزوف من طرف حاملي المشاريع أو ربما الميل لفكرة مشبعة في هذا القطاع والعزوف عن الأفكار المطلوبة التي تشكل فرصا تسويقية وفرص مربحة.

جدول (14): مدى تلائم كل من (عزوف حامل المشروع، وجود فرصة، فكرة مشروع جيدة) في مختلف الصناعات

الصناعات	عزوف حامل المشروع		وجود فرصة		فكرة مشروع جيدة	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
الصناعة الغذائية	X		X		X	
الخدمات السياحية	X		X		X	
صناعة التطبيقات الالكترونية		X	X		X	
الصناعة الكيميائية التحويلية	X		X		X	
صناعة المواد البلاستيكية		X	X			X
محرقة النفايات الطبية		X	X			X

المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة.

ولأجل تحقيق هذا التكامل عملت الوكالة على تهيئة المناخ المقاولاتي من خلال حزمة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

1. فيما يتعلق بتحديات فكرة المشروع عملت الوكالة مع الشركاء المحليين على تصميم خارطة اقتصادية، حيث تحتوي هذه الخارطة على جانبين هامين يتعلق الأول بإحصاء الموارد والإمكانيات الطبيعية والصناعية التي تحتوي عليها الولاية والتي تمثل فرص خامدة قد تكون خلفية لأفكار تجسد في شكل مشاريع ناجحة ومن بين هذه القطاعات قطاع المناجم، قطاع السياحة، قطاع الصيد القاري وتربية المائيات وقطاع الفلاحة (الزراعة المدمجة).

وكذلك بالموازاة مع هذا عملت الوكالة على إحصاء الأفكار المشبعة وتقليص تمويلها ذلك لأن تشبع السوق من مشروع معين يزيد من حدة المنافسة مع قلة الحصة السوقية والعملاء المحتملين مما يؤدي الى تعثر المشروع ومن ثم فشله وكاجراء احترازي جمدت الوكالة هذا النوع من المشاريع كنقل البضائع، كراء السيارات، النقل الحضري ....الخ، الى حين استعادة السوق توازنه.

2. إن توجه السياسة العامة للبلاد في شقها الاقتصادي ولأجل تقليص التحديات المتعلقة بحامل المشروع سواء تحديات مرتبطة بالجانب المعرفي بجانب المبادرة والمسؤولية عكفت الوكالة على استهداف الطلبة الجامعيين وهذا من خلال العمل على تطوير آليات لأجل ذلك ولعل أبرز هذه الآليات مركز تطوير المقاولاتية الذي يعني بتأطير الطلبة في المجال المقاولاتي بعدما كان دوره يقتصر على التحسيس بالمقاولاتية، ان مثل هكذا اجراء من شأنه استهداف الفئة النخبة في المجتمع القادرة على تصميم أفكار إبداعية أو مشاريع كلاسيكية ناجحة.

3. تطوير المناهج التدريبية لفئة الشباب حاملي المشاريع حيث عكفت الوكالة بمعية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى تصميم برنامج تدريبي "أنا مقاول" وهيئت له نخبة من المدربين على مستوى المؤسسات الجامعية ومؤسسات الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية من خلال تنظيم دورات تكوين مشتركة لفائدة الطلبة على مستوى القاعات المتواجدة في المؤسسات التعليمية، تحتوي هذه المناهج على الدراسة القانونية للمشروع أي تلك الأطر القانونية التي تحدد طبيعة المشاريع هل هو مشروع مقنن أم لا، الدراسة المالية المحاسبية التي تحتوي على كيفية الحصول على التمويل والهيكلة المالية والاستثمارية للمشروع حيث يكتسب الطلب في هذا الجزء المهارات التي تؤهله لإعداد الدراسة المالية وحساب صافي القيمة الحالية وفترة الاسترداد.

4. الدراسة التسويقية: تعد الدراسة التسويقية أهم الدراسات التي لابد على حامل المشروع اكتساب معارفها من حيث دليل التكوين "أنا مقاول" أدرجت مواضيع متعلقة بالعملاء، البيئة التسويقية، المزيج التسويقي، البيانات التسويقية .

إضافة الى مواضيع أخرى متعلقة بالتخطي المالي، إدارة الموارد البشرية، ابتكار الابداع.

خاتمة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى مختلف الجوانب المتعلقة بكيفية تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة، حيث تعرضنا لنشأة الوكالة وأهدافها، بالإضافة إلى المهام التي أسندت اليها منذ نشأتها، وكذا آليات وطرق التمويل التي تقوم بها هذه الوكالة، وكذلك تطرقنا إلى مختلف الامتيازات التي تمنحها لأصحاب هذه المؤسسات، وكذلك كيفية تقديم التمويل والامتيازات لتوسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة ومن ذلك تطرقنا إلى جميع الخطوات والمراحل التي يسلكها المستثمر بهدف التوصل إلى إنشاء مؤسسة مصغرة وشروط الاستفادة من الجهاز، كما قمنا بدراسة أهم التحديات التي تواجه الوكالة وذلك من خلال أداة المقابلة التي قمنا بها مع بعض أفراد الوكالة التي تعمل في مصالح مختلفة، ومن هنا استخلصنا أنه بالرغم من الامتيازات التي تقدمها هذه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة، إلا أنها تواجه بعض عقبات التي تعيق من نشاطها وتحد أصحاب مشاريع المصغرة من تحقيق أهدافهم.

خاتـمة

خـاتمة:

اختلفت المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المصغرة بين دولة أو هيئة و أخرى، هذا التنوع في المعايير جعل من الصعب إيجاد تعريف موحد لها، لكن يبقى معيار رأس المال وعدد العاملين من أكثر المعايير اعتمادا في تعريفها، إلا أن جل الدول سواء المتطورة أو النامية منها اجتمعت على أهمية هذه المؤسسات في شتى المجالات الاقتصادية منها، كقدرتها على دفع معدلات النمو وتقليص معدلات البطالة وتحقيق التنويع الاقتصادي، وكذا الاجتماعية كمحاربة أنماط السلوك غير السوي في المجتمعات والمساهمة في التوزيع العادل للدخول وغيرها، هذه الأهمية نابعة من خصائص هذا النوع من المؤسسات كمرونتها العالية وسهولة تأسيسها وصغر حجم رأس مالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ورغم هذه الخصائص إلا أنها تعاني من جملة من المعوقات بمختلف أنواعها لكن يبقى مشكل التمويل يأخذ حصة الأسد، فصغر حجمها وافتقار معظمها للضمانات جعل البنوك تحجم عن التعامل معها.

ولاستمرارية نشاط أي مؤسسة اقتصادية وقيامها بمهامها لابد من اعتمادها على مصادر تمويلية مختلفة، وهناك عدة معايير لتصنيف مصادر التمويل منها معيار الشكل، وتنقسم وفق هذا المعيار إلى مصادر تمويل داخلي يتمثل أساسا في التمويل الذاتي بمختلف مكوناته وأهمها الأرباح المحتجزة، إضافة الى مصادر خارجية منها المباشر عن طريق سوق الإقراض غير الرسمي.

إن المؤسسات المصغرة تعاني شح في مصادر التمويل في ظل عدم كفاية مصادرها الداخلية وعدم قدرتها على الحصول على التمويل البنكي بالقدر الكافي نظرا للقيود المفروضة من جهة وارتفاع مخاطرتها من جهة أخرى، مما يجبرها على البحث على مصادر تمويل بديلة تتناسب وخصوصيتها، لعل أهمها صيغ التمويل الإسلامي، رأس مال المخاطر، قرض الإيجار علها تقلص من حجم الفجوة التمويلية التي تعاني منها.

انطلاقا من الدور المحوري التي تؤديه المؤسسات المصغرة في الاقتصاديات المتطورة والنامية على حد سواء، سارعت جل الدول إلى تدعيم هذه المؤسسات لاسيما تسهيل نفاذها للتمويل سواء من خلال تبني جملة من الإصلاحات، وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي قامت بجملة من الجهود والتدابير من أجل النهوض بقطاع المؤسسات المصغرة، لاسيما تقليص المشاكل التمويلية التي تعاني منها خاصة تسهيل حصولها على القروض البنكية، ولتنفيذ تدابير الدعم والمساعدة لهذه المؤسسات تم إنشاء العديد من هيئات الدعم المالي وكذا هيئات وصناديق ضمان القروض، ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تعتبر أحد مصادر تمويل دائمة لهاته المؤسسات.

حيث قامت هذه الدراسة بصفة أساسية في تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة في تمويل المؤسسات المصغرة، واستكشاف تحدياتها ومعرفة امتيازاتها وعلى الرغم من كل هذا إلا أنه يبقى غير كاف ويبقى التعامل مع هذا القطاع يخضع لعديد القيود ولا يراعي خصوصية هذه المؤسسات.

وبعد دراستنا لهذا الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية توصلنا الى عدة نتائج وتوصيات متعمقة بموضوع الدراسة جاءت كما يلي:

1. نتائج الدراسة :

من خلال ما سبق ذكره في الفصلين النظري والتطبيقي نستخلص ما يلي:

- تشكل المؤسسات المصغرة في الجزائر العمود الفقري للاقتصاد الوطني لمساهمتها في التخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب الشغل؛
- تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف الأساسية في المؤسسة الاقتصادية؛
- هناك مصادر مختلفة لتمويل المؤسسات المصغرة؛
- تواجه الهيئات الداعمة في الجزائر تحديات مختلفة سواء مع صاحب المشروع او على مستوى المحيط الاقتصادي او من الجانب الاداري؛
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أحد الحلول الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات المصغرة إلا انها تواجه بعض من التحديات تحول عائقا بينها وبين تحقيق اهدافها؛
- تتمثل مهام أو أدوار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بدأ من الاستشارة والإعلام والتوجيه مرورا بالتكوين وصولا إلى ترقية وتوسيع المشاريع؛
- أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تقدم تسهيلات كثيرة لحاملي أفكار المشاريع على غرار المشاريع الفنية بداية من التسجيل الالكتروني إلى غاية إنطلاق المشروع، كما تتدخل مؤسسات أخرى أثناء عملية الإنشاء منها مؤسسات قانونية وأخرى مالية؛
- تتمثل مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة (مؤسسة تصميم) في: طرح الفكر، إعداد المشروع، ترتيب انجاز المؤسسة وانطلاق المشروع؛
- تتخذ المرافقة عدة أشكال وأنواع تهدف كلها إلى التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف الشباب المقاول؛
- تساهم وسائل وهيئات المرافقة المقاولتية بدور مهم في إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تتمثل أغلبية التحديات التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في التحايلات التي يقوم بها اصحاب المؤسسات من خلال التهرب من تسديد القروض، او تغيير النشاط والتلاعب في اتمام المشروع، او فشل المشاريع وافلاسهم.

2. الإقتراحات:

بهدف إكساب دراستنا فائدة أكثر، وبناء على ما تقدم من النتائج، يمكن إجمال بعض الاقتراحات التي نرى ضرورة العمل بها مستقبلا على شكل نقاط كالآتي:

- ضرورة الاهتمام بدراسة تطور واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر؛
- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات المصغرة؛
- ضرورة العمل على توعية الشباب وتشجيعهم على إنشاء المؤسسات المصغرة الخاصة بهم، من خلال عقد أيام تحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات؛
- ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات المصغرة على غرار بعض الدول؛
- ضرورة اهتمام الهيئات الحكومية الخاصة المصغرة بالمرافقة المالية من خلال توفيرها للتمويل اللازم، ومن خلال دعم بعض التكاليف، وهذا سواء في مرحلة البحث والتطوير، أو عند الإنتاج، أو التوزيع؛
- دراسة المشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة والسعي لإيجاد حلول لها؛
- ضرورة توفير بيئة أعمال ملائمة تستجيب لتطلعات أصحاب المشاريع؛
- التكوين والمتابعة المستمرة لأصحاب المشاريع لمواكبة التطورات والتغيرات التي يشهدها محيط الاعمال؛
- تشجيع الشباب ومنحهم تسهيلات على اقتحام مشاريع يعزف عنها الكثير من المستثمرون؛
- عصرنة الوكالة والتكوين المستمر للعاملين فيها؛
- تعزيز التكوين والتدريب المستمر لمرافقي وحاملي المشاريع وغرس روح المسؤولية في نظام التعليم؛
- محاوله الابتعاد عن النمطية في المشاريع عن طريق البحث عن افكار خلاقة لمشاريع مقاولاتية تحتاجها البلاد في التنمية المحلية؛
- اتباع طرق ردعية صارمة ضد تحايل صاحب المشروع مع أخذ ادوات الاحتياط، وضد أي مسؤول يرتكب تهاون في ذلك.

3. آفاق الدراسة:

- تقييم فاعلية البرامج التمويلية في دعم المؤسسات المصغرة؛
- العلاقة بين الجهات الممولة والمؤسسات المصغرة في الجزائر؛

- تأثير الأزمات الاقتصادية على المؤسسات المصغرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- الحجازي عبيد علي، "**مصادر التمويل**"، دار النهظة العربية، مصر،2001.
- الحجازي سعيد وأحمد علي، "**مصادر التمويل**"، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2000.
- الراوي خالد وبركات عبد الله و نضال الرحمي، "**نظرية التمويل الدولي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- الحضري محسن أحمد، "**التمويل بدون نقود**"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر،2001.
- الحناوي محمد صالح وفريد مصطفى فريد، "**الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الاعمال**"، الدار الجامعية، مصر.
- الزبيدي حمزة محمود، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
- السعايدية فيصل جميل ونضال عبد الله فريد، "**الملخص الوجيز في الإدارة والتحليل المالي**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1 ، عمان، 2004.
- السكارنة بلال خلف، "**الريادة وادارة منظمات الاعمال**"، دار المسيرة، الطبعة(01)، الأردن، 2008.
- الشباكي سعدان، "**تقنيات المحاسبة العامة حسب المخطط المحاسبي الوطني**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- الشواوة فيصل محمود، "**مبادئ الإدارة العامة**"، دار الميسر للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2013.
- الصفدي الطوال عبير، "**التأجير التمويلي مستقبل صناعة التمويل**"، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- الفاتح محمد محمود والعربي بشير، "**إدارة التمويل المصرفي**"، الأكادمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1، القاهرة، 2020.
- بوراس أحمد، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**" ، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
- خلة توفيق محب، **الهندسة المالية الإطار النظري والتطبيقي لأنشطة التمويل والاستثمار**، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2011.
- طه محمد طه أبو العلا، "**الايجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية**"، منشأة المعارف، مصر، 2005.

- عبد الوهاب يوسف أحمد، "**التمويل و إدارة المؤسسات المالية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- عاطف وليم اند رواس، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- عدون ناصر داداي، "**اقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- لطرش الطاهر، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2004.
- كراجة عبد الحليم وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي**"، الأردن، 2006.
- كاظم كمال جواد وكاظم احمد البطاط، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2016.
- محمد عبد الله شاهين، "**سياسات التمويل وأثره على آداء الشركات**"، دار حمثيرا للنشر والتوزيع، مصر، 2017.
- معراج هواري وحاج السعيد عمر، "**التمويل التأجيري المفاهيمي والأسس**"، دار كنوز المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

2.الأطروحات والمذكرات:

- بوساق أحمد،"**البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعوقات والمقومات:حالة الجزائر**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامع الجزائر، 2020.
- زواوي فضيلة، "**تمويل المؤسسات الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
- مخلل زوينة، "**مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، تخصص محاسبة، بسكرة، 2020.
- مدخل خالد، "**التأهيل كآلية لنطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر2005–2010–**"، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

3.المجلات والدوريات:

- الآغا تغريد وحشماوي محمد، "**أهمية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة –دراسة حالة الجزائر**"، مجلة المدبر، العدد(03)، الجزائر، جوان 2016.
- بريبش السعيد، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة** مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد (35) ،2007.
- بن عروس حمزة وخنوس سميحة، "**التكامل بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة كآلية للاقلاع الاقتصادي**"، مجلة آراء للدراسة الاقتصادية والادارية، الجزائر، 2022.

- بوحزام سيد احمد وحملات بن عاشور، "**تمويل الانطلاق المشاريع المصغرة بين صندوق الزكاة والأجهزة التقليدية –دراسة حالة ولاية معسكر**"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد(06)، العدد(04)، 2017.
- بوزيان الرحماني هاجر، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق المؤسسات الصغيرة ومحاربة البطالة بالجزائر**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (04)، العدد (02)، 2016.
- خواني ليلى وشعيب بغداد، "**الاسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها –دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر**"، مجلة المالية والأسواق.
- زناتي مغنية وعرباش زينة، **آليات دعم وتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر–دراسة مقارنة بين ANSEJ,ANGEM,CNAC للفترة 2015–2019**–"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد(11)، العدد(02)، الجزائر، 2022.
- داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين رهانات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد(09) العدد(01).
- دباب انيس وصالي نجية، "**عوامل توجه الطلبة الجامعيين نحو اقامة المؤسسات المصغرة الريادية – دراسة حالة طلبة الماستر بجامعة الوادي**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (15) العدد (01)، 2022.
- سباش ليندة، "**واقع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الإقتصادية دراسة في مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في التنويل ودعم التنمية بالجزائر الفترة من 2010 إلى 2016**"، مجلة السياسة العالمية، العدد (02)، 2017.
- سعيود محمد الطاهر، "**المركز القانوني لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد(03)، العدد(01)، 2020.
- سي محمد فتيحة وبوسعد نايت ابراهيم، "**فعالية المؤسسة المصغرة وانعكاسات العوامل الداخلية والخارجية –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة بولاية عين تموشنت**"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد (18)، العدد(01).
- شيوطي حكيم وقويدر لويزة، "**دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فرع المدية في تحقيق التشغيل**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية،المجلد(01)، العدد(11)،2017.
- عبد الحميد لمين، "**المؤسسات المصغرة ذاتية التمويل في القانون الجزائري المفهوم وتدابير التحفيز**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد(07)، العدد(1)، 2022.

- عمامرة ياسمينة وملاح وئام، "**تقييم تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية تبسة**"، مجلة الاقتصاد والمال والأعمال، المجلد(03)، العدد(04)، الجزائر، 2020.

- عياش وريدة، "**الاقتصاد الخفي أسبابه وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية – الجزائر انموذجا–**"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد(19) العدد(02)، 2018.
- قابوسة علي، "**أثر هيكل التمويل على ربحية السهم العادي ومعدلات نمو الوحدات الاقتصادية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد (01)، 2008.
- صحراوي ايمان، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري**"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري –تيزي وزو، 2019.
- محمد مداحي، عزوز أحمد،"**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد(01) العدد (02)، 2018.

- محمد عبد المالك عثماني ونور الدين صويلحي، "**دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة – دراسة حالة ولاية تمنراست**"، مجلة التحليل والاستشراف الإقتصادي، المجلد(03)،العدد(02)، 2022.
- مطهري كمال، "**دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري**"، مجلة المشكاة، 2017.
- نوى نور الدين،"**دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة من 2000–2013**"، مجلة المتخصصة، المجلد 04، العدد 03، الجزائر 2013.
- معيزة مسعود أمير، "**التجربة الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الجريء–دراسة حالة شركة سوفيناس، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة**"، المجلد (07)، العدد (02)، 2022.
- معراج هواري وطعيبة محمد سمير، "**إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر دراسة في فعالية ودور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**"، مجلة الاصلاحات القتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد (02)، العدد (04)، 2008.

4.الملتقيات والدوريات:

- بوحفص جلاب نعناعة، "**التمويل التشاركي البنكي آلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري 2019/11/28"، جامعة تيزي وزو.
- حميش يمينة، **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أية نجاعة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري.

- داودي فاطمة الزهراء، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني واقع تحديات وآفاق**"، مداخلة ضمن اليوم الدراسي حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة بالشراكة مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، 25 /04/ 2016.
- رابح خوني، حساني رقية، **آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، ، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.
- قطاف ليلى، بوسعدة سعيدة، **الائتمان الإيجاري كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع دراسة تطبيقية لمؤسسة BCR بسطيف**، الدورة التدريبية الدولية حول:"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25 -28 ماي2003

- قلادي نصيرة ومحمد الامين ولد الطالب، "**دور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة خلال الفترة (2001- 2011) ابحاث المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على تشغيل الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من(2001 -2014)**"، الجزء الثالث، جامعة سطيف 1، 2013.
- كرليفة سامية، "**أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المستجدات القانون الجزائري،2019، جامعة تيزي وزو، ص 195.
- مسعد جلال، "**أثر الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري 28/ 11/ 2019 جامعة تيزي وزو.

- محمد عبد الحليم عمر، "**التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية**"، الدورة التدريبية الدولية حول:"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 28 ماي 2003.
- محمود المرسى لاشين، "**من أساليب التمويل الإسلامية التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة**، الدورة التدريبية الدولية حول: "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

5.الجرائد والصحف:

- الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد 54/09/10، 2003، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادة 07 مكرر، العدد 25، 7 نوفمبر 2020.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادتين 23-24، العدد 25، 7 نوفمبر 2020.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادة 09، العدد 25، 7 نوفمبر 2020.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادة 10، العدد 25، 7 نوفمبر 2020.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20/329، المادة 19، العدد 25، 7 نوفمبر 2020.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد9، (79) 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Confédération générale des petites et moyennes entreprises (GREPME), définition permanente, services documentation, 1983, P.1. Cité par Robert. Wtterwulghe.Op.cit.
- Conso pierre et farouk hem, **« gestion financiére de lentrepris »**, edition 10, paris, 2002.

- Julien.P.A, Marchesnay.M, **« La petite entreprise : principes économiques et gestion »**, éd Vuibert, Paris, 1988.

ثالثا: مواقع إلكترونية

- Http://eur-lex,europa,en/diroca/2003/36
- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx
- https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/
- https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/nesda/
- https://www.me.gov.dz/
- https://www.mdipi.gov.dz/

الملاحـــق

الملحق رقم (01): وثائق مقدمة من طرف وكالة الدعم وتنمية المقاولاتية لولابة ميلة

تعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي هيئة عمومية ذات طابع خاص ، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.

تكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية وتشر الفكر المقاولاتي ،وتمنح إعانات مالية و إمتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني و كذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى .

شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز :

أن يكون سن حامل المشروع يتراوح ما بين 18 و55 سنة.

أن يكون حامل المشروع ذوي شهادة أو تأهيل مهني و/أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.

أن يقدّم حامل المشروع مساهمة شخصية مطابقة لأحد صيغ التمويل المختارة.

أن لا يكون حامل المشروع قد إستفاد من إعانة لإستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم

مراحل المرافقة:

فكرة المشروع — التسجيل عبر الموقع الإلكتروني – إستقبال وتوجيه –محادثات فردية – إعداد المشروع –تكوين صاحب المشروع– مصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع – موافقة البنك – الإنشاء القانوني للمؤسسة – تمويل المشروع الانطلاق في النشاط – متابعة النشاط.

التركيبة المالية:

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
	الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أنده)	البنك
حتى 10.000.000 دج	البطالين وطلبة	كافة المناطق	05 ٪	25 ٪	70 ٪
	الغير بطالين	مناطق الجنوب	10 ٪	20 ٪	70 ٪
		مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	12 ٪	18 ٪	70 ٪
		باقي المناطق	15 ٪	15 ٪	70 ٪

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أنده)
حتى 10.000.000 دج	50 ٪	50 ٪

الهيكل المالي للتمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية نقدا أو عينا
حتى 10.000.000دج	100 ٪

الإعانات المالية

قرض غير مكافئ:

تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و50%، حسب منطقة التمويل والمنطقة التي يندرج فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.

تخفيض نسبة الفوائد البنكية:

تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

مدة تسديد القروض

البيان / مدة التمويل	مدة التأجيل أو الإرجاء لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير مكافئ
التمويل الثلاثي	18 شهرا	05 سنوات	05 سنوات(بعد إنقضاء فترة تسديد القرض البنكي)
التمويل الثنائي	06 أشهر		05 سنوات

قرض إضافي غير مكافئ لكراء محل

عند الضرورة يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ تصل قيمته إلى **500.000** دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى المواني المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات بإستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ حاملي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات.

قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال

يمكن لحاملي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكافئ للإستغلال بصفة إستثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار **1.000.000**دج.

ملاحظة : في حالة الضرورة وبصفة استثنائية، يمكن لحاملي المشاريع الإستفادة من إعادة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صيغة التمويل الثلاثي.

المرافقة والتكوين

يستفيد حاملي المشاريع بلا مقابل من:
-المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها.
-برامج التكوين التي تنجزها أو تطلبها الوكالة.

الإمتيازات الجبائية

(في مرحلتي الإنشاء والتوسعة)

1-مرحلة الإنجاز

*الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقاريةالخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي
*الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة **(TVA)** لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بمرحلتي الإنشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.
لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
*تطبيق نسبة مخفضة بـ **5%** تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الإستثمار.

2-مرحلة الإستغلال

*الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والبنايات الإضافية لمدة **03** سنوات ، **06** سنوات أو **10** سنوات حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ إتمامها.
*الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة **IFU** أو حسب الحالة **(IBS, IRG أوTAP)** ، لمدة **03** سنوات، **06** سنوات أو **10** سنوات ، حسب موقع المشروع ، إبتداءا من تاريخ الإستغلال.
*عند إنتهاء فترة الإعفاء المذكورة في النقطة الثانية، يمكن تمديدها لسنتين **(02)** عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة **(03)** عمال على الأقل لمدّة غير محدّدة .
(عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الإمتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها).

الملحق رقم (02): الهيكل التنظيمي لوكالة الدعم وتنمية المقاولاتية لولاية ميلة

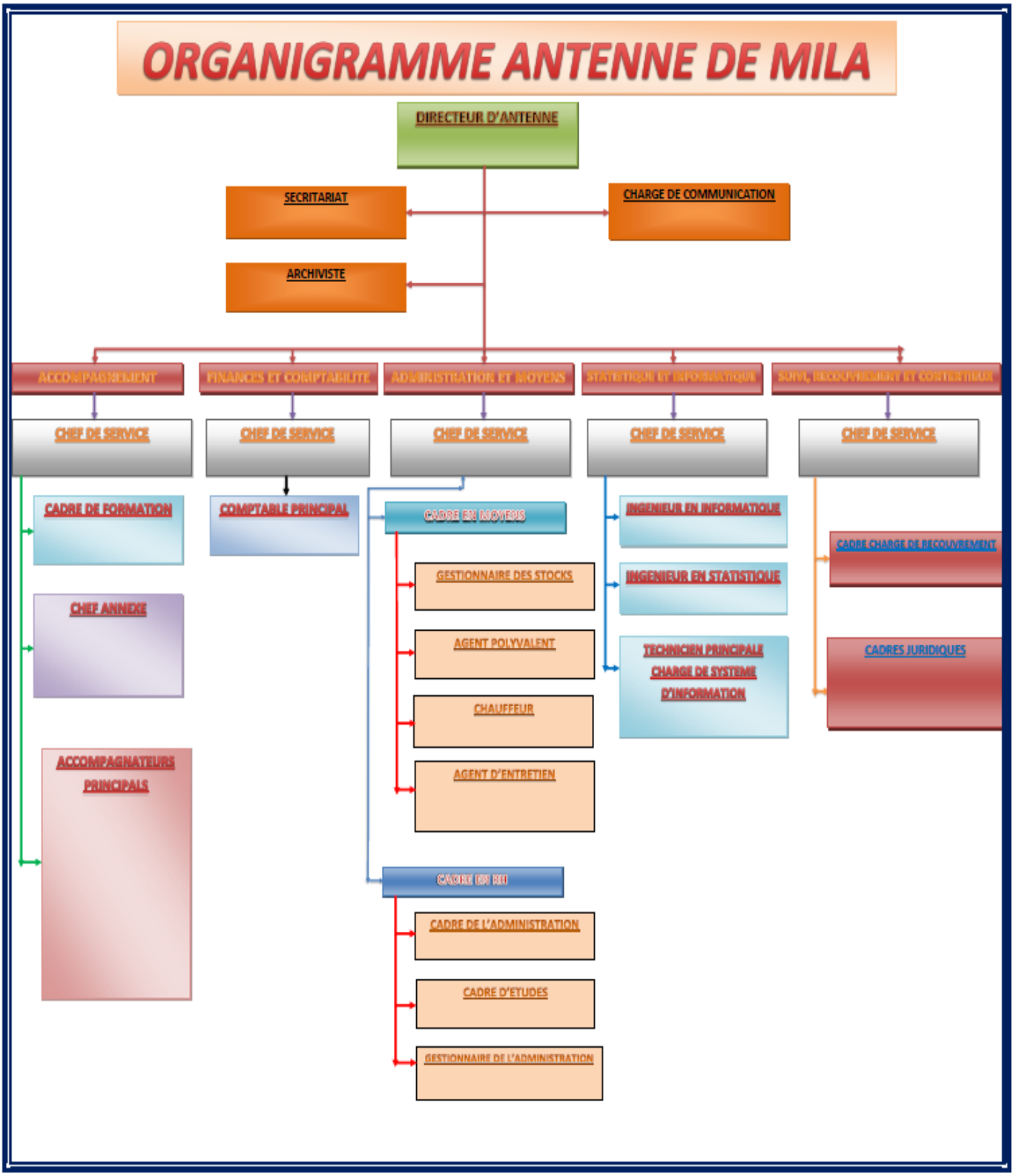

الملحق رقم (03) : أسئلة المقابلة

مقابلة مع خلية التكوين:

1.تحديات متعلقة بالمحيط:

1.1 ما نوع الصعوبات التي تواجهونها عند تكوين الشباب حاملي المشاريع؟

.....
.....
.....

2.1 ماهي الصعوبات التي تواجهونها عند تنظيم دورات تكوينية؟

.....
.....
.....

3.1 التحديات المرتبطة بالمعارف المقاولاتية لدى حاملي المشاريع؟

.....
.....
.....

2. تحديات متعلقة بحامل المشروع:

1.2 نوع التحديات المرتبطة بحامل المشروع عند تكوينه؟

.....
.....
.....

2.2 التحديات المرتبطة بالمعارف الفردية لدى حامل المشروع؟

.....
.....
.....

3.2 التحديات المرتبطة بموضوع الدورات التكوينية؟

.....
.....
.....

الملحق رقم (04) : أسئلة الاستبيان

3. تحديات متعلقة بالتنظيم:

1.3 ما مدى مساعدة الشركاء المحليين في إنجاح الدورات التكوينية؟

.....
.....

2.3 ما مدى توفير الموارد البشرية للتكوين من خلال الشراكات المبرمة مع الوكالة؟

.....
.....
.....

3.3 ما مدى توفر الوسائل البيداغوجية؟

.....
.....
.....

الملحق رقم (05): أسئلة الاستبيان

مقابلة مع مصلحة المرافقات:

1. تحديات متعلقة بالمحيط:

1.1 ماهي التحديات التي تصادفكم عند مرافقة الشباب؟

.....
.....
.....

2.1 ماهي التحديات المتعلقة بالبيئة التسويقية التي قد تواجه المؤسسة المصغرة حسب رأيكم؟

.....
.....
.....

3.1 ماهي التحديات القانونية التي تواجه تمويل المؤسسات المصغرة؟

.....
.....
.....

2. تحديات متعلقة بحامل المشروع:

1.2 ماهي التحديات المتعلقة بدراسة ملف حامل المشروع؟

.....
.....
.....

2.2 ماهي التحديات المرتبطة بفكرة المشروع؟

.....
.....
.....

3.2 ماهي التحديات المرتبطة بمدى توافق حامل المشروع مع فكرته؟

.....
.....
.....

الملحق رقم (06): أسئلة الاستبيان

3. تحديات متعلقة بالتنظيم:

1.3 ماهي التحديات التي تواجهها الوكالة مع البنوك كشركاء استراتيجيين؟

.....
.....
.....

2.3 ماهي التحديات التي تواجهها الوكالة مع مختلف الشركاء الذين يمثلون سوقا واعدة بالنسبة للمؤسسات؟

.....
.....
.....

3.3 ماهي التحديات التي تواجهها الوكالة على مستوى اللجنة؟

.....
.....
.....

الملحق رقم (07) : أسئلة الاستبيان

مقابلة مع مصلحة التحصيل:

1. تحديات متعلقة بالمحيط:

1.1 ماهي نوع التحديات (الصعوبات) التي تجدونها عند تغطية الديون وتحصيلها؟

.....
.....
.....

2.1 ما مدى استجابة الشباب حاملي المشاريع بالتزاماتهم المتعلقة بتسديد الديون؟

.....
.....
.....

3.1 كيف تؤثر الظروف الاجتماعية لحامل المشروع مع تحصيل الديون؟

.....
.....

2. تحديات متعلقة بحامل المشروع:

1.2 ماهي التحديات المتعلقة بحامل المشروع وتؤدي إلى استمالة تحصيل الدين؟

.....
.....
.....

3. تحديات متعلقة بالتنظيم:

1.3 المشاكل المتعلقة بالبنك والتأمين؟

.....
.....
.....

الملحق رقم (08): أسئلة الاستبيان

مصلحة المحاسبة المالية:

1. تحديات متعلقة بالمحيط:

1.1 ماهي التحديات التي تصادفكم عند تمويل مشروع؟

.....
.....
.....

2. تحديات متعلقة بحامل المشروع:

1.2 ماهي التحديات المتعلقة بتنازل صاحب المشروع عن مشروعه بعد عملية التمويل؟

.....
.....
.....

2.2 ماهي التحديات المتعلقة بتغيير العتاد عند صاحب المشروع؟

.....
.....
.....

3. تحديات متعلقة بالتنظيم:

1.3 ما مدى توفر السيولة في تمويل مشروع؟

.....
.....
.....

2.3 ماهي التحديات المتعلقة بالعلاقة مع البنك؟

.....
.....
.....